الرَّوضُ المريع في صِناعة البَديع

تأليف

أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي المراكشي
المعروف بابن البنّاء المراكشي العددي
المتوفى سنة 721 هـ

تحقيق

محمد عبد الوارث



الروض المريع في صناعة البديع

تأليف

أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العددي المراكشي
المعروف بابن البناء المراكشي العددي
المتوفى 721 هـ

تحقيق

محمد عبد الوارث



الكتاب : الروض المريع في صناعة البديع

Title : AR-RAWḌ AL-MARI' FI ṢINĀ'AT AL-BADI'

A book in Rhetoric

التصنيف : بلاغة

Classification: Rhetoric

المؤلف : ابن البنّاء المراكشي العددي (ت721 هـ)

Author : Ibn Al-Bannaa Al-Marakishi Al-'Adadi (D.721H.)

المحقق : محمد عبد الوارث

Editor : Muhammed Abdul-Wareth

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	64	عدد الصفحات
Size	17×24 cm	قياس الصفحات
Year	2013 A.D. -1434 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

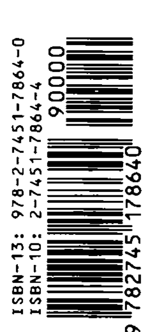
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun

1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN-13: 978-2-7451-7864-0
ISBN-10: 2-7451-7864-4

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

ترجمة المصنف ابن البناء المراكشي العددي[1]

(654 ـ 721هـ = 1256 ـ 1321م)

يعتبر المؤلف أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، العددي، المراكشي، المعروف بابن البناء (أبو العباس) من العلماء المشاركين في كثير من العلوم.

وهو رياضي باحث من أهل مراكش مولداً ووفاةً. كان أبوه بناءً، ونشأ هو منصرفاً إلى العلم، فنبغ في علوم شتى.

أخذ عن قاضي الجماعة محمد بن علي المراكشي وأبي عبد الله محمد ابن أبي البركات، وأبي العباس أحمد بن محمد المدعو ابن أبي عطاء وأبي الحسين بن أبي عبد الرحمٰن وغيرهم، وكان فاضلاً عاقلاً نبيهاً، انتفع به جماعة في التعليم، وكان يشتغل من بعد صلاة الصبح إلى قريب الزوال مدة، إلى أن كان في سنة 699هـ فخرج إلى صلاة الجمعة في يوم ريح وغبار، فتأذى بذلك وأصابه يبس في دماغه، وكان له مدة لا يأكل ما فيه روح فبدت منه أحوال لم تعهد، فأمر الشيخ أبو زيد عبد الرحمٰن بن عبد الكريم الأغماتي أهله أن يحجبوه، فأقام سنة ثم صحّ وخرج إلى الناس، وله مصنفات عدة، منها

(1) انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي 1/ 222، وفي البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1/ 151، ومعجم المؤلفين لكحالة 1/ 89.

(حاشية على الكشاف للزمخشري) و(منتهى السلوك في علم الأصول) و(كليات) في المنطق و(شرحها) و(كليات) في العربية و(المقالات) في الحساب، و(اللوازم العقلية في مدارك العلوم) و(الروض المريع في صناعة البديع) وهو كتابنا هذا، وغيرها من الكتب النافعة.

وقد استمر ابن البناء ببلده مراكش يفيد الناس إلى أن مات سنة 721هـ.

الكتاب:

- لقد أوضح المؤلف غايته من تأليف الكتاب، في المقدمة، وهي تبسيط الصور البلاغية من خلال شرحها باختصار غير مخل، لاستغلالها في فهم القرآن والسنة، ولجعلها أداة لفهم كل المخاطبات.

- وقد قسم ابن البناء كتابه إلى ثلاثة أبواب وخاتمة:

يشتمل الباب الأول على مقدمات عامة في البلاغة.

أما الباب الثاني فقد خصصه لأقسام الكلام من جهة توجيه المعنى نحو الغرض المقصود.

وتناول في الباب الثالث أقسام الكلام من جهة الدلالة على المعنى.

وقد جعل خاتمة الكتاب تشتمل على نظريات بلاغية مفيدة في شتى العلوم.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وسلَّم وشرَّف.

قال شيخنا الإمام الأوحد، الفقيه العالِم المتفنن، العلم أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي نفعه الله وأسعده في الدارين:

الحمد لله الذي خَلَق الإنسانَ؛ وعلَّمه البَيانَ، وفَضَّله بالنَّطْق على سائر الحيوان، وهَدَى مَن وفَّقَهُ إلى طريق الفَوْز بنَعِيمِ الجِنان، وأضَلَّ من خَذَلَهُ للقضاء عليه بالخُلود في النيران.

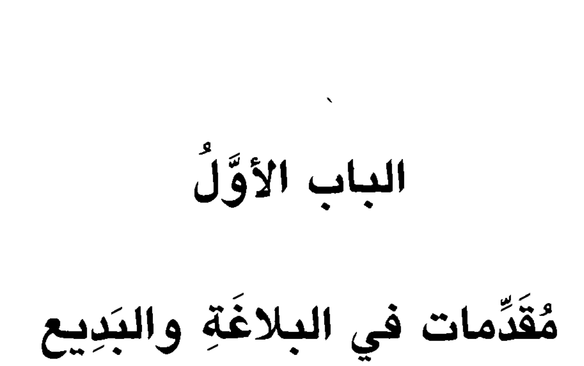
والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الأوَّلين والآخِرين، محمَّدٍ إمام المُرسَلين، المنتهي في النَّسَب الكريم إلى عدنان، الذي اتَّخَذَهُ الله حبيباً وصَفِيّاً، وكان به في كل أموره حَفِيّاً، فاجْتَباه وأنْزَلَ عليه الفُرقانَ، فَصَّل الله سبحانه فيه الأحكام، وفَرَّقَ بين الحلال والحرام، وبَيَّنَ ما يَتَشَرَّعُ به جميعُ الأنام، ونَسَخَ به الأديانِ، إلى آخر الأزمانِ، وأحْكَمَ فيه الآيات، ونَزَّلَهُ بأفصح اللُّغاتِ، وأوْضَحَه بأَبْيَنِ العِبارات، فهو للنَّاس بَيَانٌ، ولكُلِّ شيءٍ تِبْيانِ، قَصُرَتْ دون بَلاغَتِهِ وبراعَتِهِ الفُهُومُ، وانْحَصَرَتْ تحت كُلِّياتهِ وجُزْئياتهِ جميعُ العُلوم، وحَيِيَتْ بأنوارِ أسرارِهِ الأرواحُ وصَحَّتِ الجُسومُ، وعَجَزَتْ عن تَصَوُّرِ كُنْهِ عَجائبه وضُروبِ غَرائِبه الأذهانُ، فبَلَّغَهُ إلينا هذا الرَّسولُ المُكَرَّم، والنبيُّ الصَّفِيُّ المُعظَّم، وبَشَّرَ به وأنْذَر، وذَكَّرَ به وأعْذَرَ، وعَمِلَ بِسُنَّتِهِ الواضِحة لِلعيَانِ، فقامت به الحُجَّة، وتَمَّت علينا بِهِ النِّعْمَة، واستقام الدِّينُ والمِلَّة، وتَمَيَّزَ لِأُولي الألباب، الخَطَأ مِن الصَّوابِ، والرِّبحُ مِنَ الخُسْرانِ. صلَّى الله عليه وعلى آله صلاةً نَنالُ بها الزُّلْفَى ومن رحمةِ الله الحَظّ الأوْفَى، ونَرِدُ بها يومَ الدينِ الوِرْدَ الأصْفَى، في جنَّاتِ النَّعِيم وجِوَارِ الرَّحْمٰنِ.

وبعد، فغَرَضي أنْ أُقَرِّبَ في هذا الكتاب من أُصولِ صناعة البديع، ومن صنيعه البلاغية ووُجوه التَّفْريع، تَقْريباً غيرَ مُخِلٍّ، وتَأْلِيفاً غيرَ مُمِلٍّ، يَصْغَر جِرْمُه، ويَكثُر عِلْمَه. وسمَّيْتَه بـ«الرَّوضِ المَرِيعِ في صِناعةِ البَدِيع».

ومَنفعتُه في زيادة المُنَّةِ، وفَهْم الكِتاب والسُّنَّةِ، فَلْيجعلْهُ الأريبُ مِن أَرْبِه، والله تعالى هو المسؤول أنْ يَنفَع به، إنَّه مُنعِمٌ كريم.

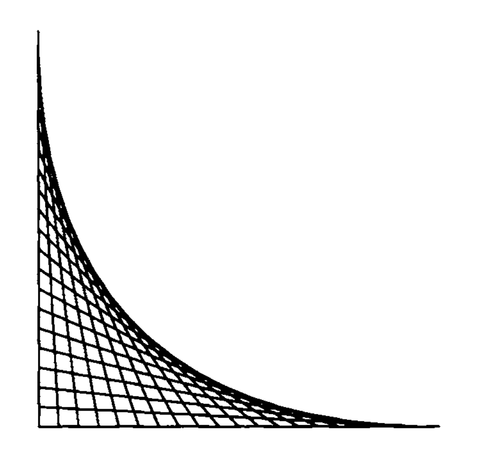
فأقولُ، وبالله أعْتَصِمُ، مِنْ شَرٍّ ما يَصِمُ.

* * *



الباب الأوَّلُ

مُقَدِّمات في البلاغَةِ والبَدِيع



الفصل الأول

الدلالة

الكلامُ مُشتَمِلٌ على لفظٍ ومعنىً، وكل واحدٍ منهما إمَّا مُفْرَدٌ أو مُرَكَّبٌ. فهذه أربعة أقسام.

والارتِباطُ بين اللفظ والمعنى إنَّما هو ارتباطُ الدَّلالةِ، فيُعتبَرُ اللفظُ بالنِّسْبَةِ إلى المعنى من جِهَة دَلالَتِه عليه، ويُعتَبَرُ المعنى بالنسبة إلى اللفظ من جهة ما هو مدلُولُ اللفظ.

وهذان الاعتباران من جهة الارتباط يتقدَّمُ عليهما بالضَّرورةِ اعتِبارُ كلٍّ واحدٍ منهما في نفسه، إذ الارتباط بينهما نِسْبَةٌ مُتأخِّرَةٌ عن ذاتِيهما في الوُجود، ولهذا وَجَبَ تقديمُ مَعرِفَةِ مُفرداتِ اللغة وصناعة اشتقاق ألفاظها وتَصْرِيفها، ومعرِفةِ تركيبِ أجزاءِ القَوْل منها وقوانينِ إعرابِها ونَحْوِ اشتقاقها، فإنَّ ذلك هو المُتقدَّمُ والمُبْتَدأ لهذه الصناعة البَلاغيّة.

ودلالةُ اللفظ على المعنى قيل إنها على ثلاثة أقسام:

ـ بالمُطابَقَةِ، وهي دلالة اللفظ بِوَضْعِه على جُمْلَةِ المعنى كدلالة لفظ البيت على جملة البيت.

ـ وبالتَّضَمُّنِ، وهي لدلالة اللفظ على جُزء المسمَّى كدلالة لفظ (البيت على السقف).

ـ وبالالْتِزَامِ، (وهي دلالةُ اللفظ على لازِمِ المُسمَّى، كدلالة لفظ الحائط على الأساس)، وكدلالة لفظ الفعل على الفاعل.

وقيل إنها على ثلاثة أقسام أُخَرَ، وهي:

- دلالة المَنْطوقِ.
- ودلالة المَفْهُومِ.
- ودلالة المَعْقُولِ.

وهذه القِسمةُ أَنْسَبُ من جهة التخاطب، والقسمة الأولى أنسب من جهة أَصْلِ الوَضْع.

ثم إنَّ كُلَّ قِسمٍ من أقسام اللفظ بالنسبة إلى كل قسم من أقسام المعنى يَحدُثُ عنه في الاعتبارِ أربعة أقسامٍ:

- لَفظٌ مُفردٌ يَدُلُّ على معنًى مُفْرَدٍ، كزيد.
- (ولفظ مفرد يدل على معنى مُرَكَّب كقُمْ ونَعَمْ).
- ولفظ مركب يدل على معنى مفرد، كعبد قيس.
- ولفظ مركب يدل على معنى مركب، كغلام زيد.

والمُرَكَّبِ مَعْنًى على أربعة أقسام:

الأولُ: تركيبُ تَقْييدٍ واشْتِراطٍ، كالنَّعْتِ مع المَنْعُوتِ والمُضافِ مع المضاف إليه.

والثاني: تركيبُ طَلَبٍ، وهو إما طلب الفعل، وإما طَلَبُ التَّرْكِ، وإما طلبُ القَوْلِ بالاستفهام.

والثالث: التَّنْبِيهُ، وهو على أقسام كالنِّداءِ والتَّرَجِّي، والتَّمَنِّي وغيرِ ذلك.

والرابع: الإخبارُ، وهو على قسمين: جازم كالمبتدأ وخبره، والفعل وفاعله. وغيرُ جازمٍ كالشرطيات المُتَّصِلَةِ والمُنْفَصِلَة... وكُلٌّ واحدٍ منهما إما ثابت كقولنا: زيد قائم، وإما مَنْفِي كقولنا: زيد ليس بقائم.

ومن جهة العقل تكون النِّسْبَةُ في تركيب الأخبار إما واجِبة وإما ممتنعة وإما ممكنة.

وتُعْتَبَرُ المعاني من حيث هي في الأذهان فقط، أو من حيث هي في

الأعْيانِ خارِجَ النَّفْس، أو من جهة نفسِ الأمرِ من حيث هي حقائق فقط، لا بالنسبة إلى ذهنٍ ولا إلى خارجٍ عنه.

والممكن ينقسم:

ـ إلى ما وَقَعَ، وهذا يوافق الواجب في الضرورة، لكنها ضرورة الوُقوع، لا ضرورةُ الوُجوبِ العَقلي.

ـ وإلى ما لا يقع، وهذا يوافق المُمْتَنِعَ في الإحالة لكنها إحالةُ الوُقوع لا الإحالة العقلية كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البَقَرَة: الآية 167]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعَام: الآية 28]، فخُروجُهم ورَدُّهُمْ إلى الدنيا مُمكنٌ عَقلاً، وهو مُحالُ الوُقوع.

ـ وإلى ما سيقع قَطعاً، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [التّكاثر: الآية 3].

ـ وإلى ما يُقَدَّرُ واقعاً لأنَّهُ كائِنٌ لا محالةَ، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النّحل: الآية 1].

ـ وإلى ما هو مَجهولُ الحالِ في عِلْمِنا، فلا يُتعرَّضُ له بشيء، لأنَّ مَنزِلَته في عِلْمِنا مَنزلةُ المَعْدوم في الوُجود، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسرَاء: الآية 36].

* * *

الفصل الثاني

أقسام الكلام

وينقسم القَوْلُ إلى مَوْزُونٍ مُقَفّىً وهو المَنْظومُ، وإلى غير ذلك وهو المَنْثُورُ، ويُستعملُ كلٌّ واحدٍ منهما في المُخاطبات، وهي على خَمسةِ أنحاءٍ على ما أُحْصِيتْ قديماً.

الأولُ: البُرْهانُ، وهو الخِطابُ بأقوالٍ اضْطِراريَّة يَحصُل عنها اليقين.

والثاني: الجَدَلُ، وهو الخِطابُ بأقوالٍ مَشْهُورَةٍ يَحصُل عنها الظَّنُّ الغالِب.

والثالث: الخَطَابَةُ، وهو الخِطابُ بأقوالٍ مَقْبولَةٍ يَحصُل عنها الإقناع.

وهذه الثلاثة الأقسامُ هي التي تُستعمل في طريق الحق. قال الله عزَّ وجل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النّحل: الآية 125].

والرابع: الشِّعْرُ، وهو الخِطابُ بأقوالٍ كاذِبةٍ مُخيَّلَةٍ على سبيل المُحاكاةِ، يَحصُل عنها اسْتِفْزَازٌ بالتَّوَهُّماتِ.

والخامس: المُغَالَطَةُ، وهو الخِطابُ بأقوالٍ كاذِبةٍ يحصل عنها ظُهورُ ما ليس بحَقٍّ أنَّهُ حَقٌّ.

وهذان القِسمان خارجان عن باب العلم وداخلان في باب الجهل.

فالمَنظوم إذَنْ يكونُ شعراً وغيرَ شِعرٍ، كما أن الشعرِ يكون منظوماً وغيرَ منظوم. وأهلِ العرف يُسَمُّون المنظوم كلَّهُ شعراً، ولا يُسمون شيئاً من المنثورِ شِعراً، فعَرَضَ مِنْ أجلِ ذلك اشْتِراكٌ في اسم الشِّعْر.

والنَّظْمُ ـ كما قاله الخَفاجِي ـ (فَضْلٌ يُسْتَغْنَى عنه ولا تدعو ضرورةٌ إليه)، بِخِلاف النثر فإنه (تُعَلَّمُ فيه أمور لا تُعلَّم بالنَّظْم، كالمَعرِفَةِ بالمُخاطَباتِ وبِنْيَةِ الكُتبِ والعُهود والتقليدات).

وينقسم اللفظ إلى الحقيقة والمجاز.

ويَعرِضُ له في المُخاطَبات، أمَّا من جهة دلالته على المعنى فالإيجازُ والاختصار، كما يَدخُله التكرير والإكْثار. وأمَّا من جِهَة مُواجَهَةِ المعنى نحوَ الغَرَضِ المقصودِ فأربعة أحوالٍ: الخُروجُ من شيءٍ إلى شيء، وتَشْبِيهُ شيءٍ بشيء، وتَبْدِيلُ شيءٍ بشيء، وتَفْصِيلُ شيءٍ بشيء. وسَنُبَيِّنُ ذلك كلَّه بِحَول الله تعالى.

وكُلُّ كلامٍ إذا كان المعنى فيه ناقِصاً غيرَ مُستوفًى، فذلك الإخلالُ، وإن كان المعنى تامّاً، فإنْ كان في الألفاظ ما إذا حَذَفْتَهُ بَقِيَ المعنى بِحاله وتَمَيَّزَ ذلك اللفظُ الزائدُ من غيرِه فهو الحَشْوُ، وإنْ لم يَتميَّزْ فهي الإطالَة. وإن لم يكن في الألفاظ ما إذا حُذِفَ بَقِيَ المعنى بِحاله، فإن كان لا تُمْكِنُ العبارة عن ذلك المعنى بأقلَّ من ذلك اللفظ (فتلك المُساواةُ، وإن كان تمكُّن العبارة عن ذلك المعنى بأقلَّ من ذلك اللفظ) فهو الإيجاز.

ومتى كانت المعاني بَيِّنَةً بنفسها أو بِقَرِينَةِ سِيَاقِ الكلام أو غيرِها من القرائن كان الإيجازُ نافِعاً لأجْلِ التخفيف عن النّفس، لأنَّ الألفاظَ غيرُ مقصودةٍ لذاتها، إنما هي لإيصال المعاني إلى النفس، فإذا وَصَلَت النَّفس إلى المعنى بغير اللفظ كان اللفظ زائداً فيَثْقُل، لا سيما إن كانت النفسُ ترى أن لها في الوُصولِ إلى المعنى خُصوصيَّةً وشرفاً على غيرها فإنَّها تُسَرُّ بذاتها، لأنها قد وَصَلَتْ إلى المقصود من غير طَوْلٍ، وكلّ ما يُسَهِّلُ في الوُصولِ إلى المَطلوب فهو مَحْبوب وكلُّ ما يُعوِّقُ عنه فهو مكروه.

والأسبابُ التي لأجلها يَغمُض الكلام على السامع ستَّة:

ـ اثنان في اللفظ بانفِراده: أحَدُهما أن تكون الكلمة غَرِيبة والآخر أن تكون من الأسماء المُشْتَرَكَة.

ـ واثنان في تأليف الألفاظ: أحدُهما فَرْطُ الإيجازِ، والآخرِ الإغْلاقُ في النَّظْم كأبياتِ المَعاني.

ـ واثنان في المعنى: أحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً غامِضاً والآخرُ أن يكون مُحْتاجُ في فهمه إلى مُقدِّماتٍ إذا تُصُوِّرَتْ بُنِيَ عليها ذلك المعنى، فلا تكون تلك المقدِّمات حَصَلَتْ للمخاطب، فلا يَقَعُ له فَهمُ المعنى.

* * *

الفصل الثالث

صناعة البديع

والبلاغَةُ هي أن يُعبَّرَ عن المعنى المطلوب بعبارة يسهل بها حصوله في النفس متمكِّناً من الغَرضِ المقصود. وليس كلُّ أحَدٍ من النَّاس يَسهُل عليه الوجيز، ولا كلّهم لا يفهم إلا من البسيط، بل هم على ثلاثِ رُتَبٍ:

منهم مَن يكتفي بالوَجيز ويَثقُل عليه البسيط. ومنهم من لا يَفهَمُ الوجيز بل البسيط. ومنهم المتوسط. فلذلك انقسم الخِطابُ في البلاغة إلى الإيجاز والمُساواة والتَّطْويل، وبِحَسَبِ الأغْراض من الخطاب أيضاً، وعلى ذلك جاءت القِصَصُ المتكرِّرَةُ في القرآن، لأنها مخاطِبَةٌ للجميع، وبحَسَبِ أغراض الخطاب المختلفة بِحسبِ الأحوال.

والفَصاحَةُ أن يكون اللفظ مُشاكِلاً للمعنى، فإنَّ مِن الألفاظ ما تكون سَهْلَةَ المخارِج على الناطق بها وتدل على معناها بسُرعةٍ لِكَثْرَةِ استعمالها. فإذا اجتمع على الكلام أن يكون لفظُه فصيحاً لسُهولة مُخارِجه وعُذوبَتِه في السَّمْع وسُهولة تَصَوُّرِ معناه وحُسْنِ مبانيه بالمشاكلة العقلية والنظام الطبيعي واتِّسَاعِ الفهم في لَوازِمه، فهو العالي الدرجة، الرفيعُ المنزلة النهايةُ في الطبقات الشريفة، ولذلك احتيجَ إلى معرفة الكلام وطبقاته.

والصِّناعةُ المُتَكَلِّفَةُ بذلك هي صناعة البديع، والعِلْم والذي منه هذه الصناعة هو عِلْمُ البَيَانِ. والصناعة من حيث هي صناعة إنما تُعطي القوانينَ

الكليّة التي تَنْضَبِطُ بها الجُزئيات المُنْدَرِجَةُ تحتها، والعِلْمُ يُميِّزُ الكليات ويميِّز الجزئيات ويميِّز بين جزئيات كُليٍّ وجزئيات كليّ آخَرَ حتى لا يختلط شيء بشيء، ولا يَشْتَبِهَ في العِلم شيء مما يشتبه في الصناعة ولذلك تتميز الحِكْمَةُ من الشِّعْرِ والجِدُّ مِنَ الهَزْل في العِلم وتشترك في الصناعة.

وعلى الجُملة فصناعة البديع تَرجِعُ إلى صناعة القَوْل ودلالته على المعنى المقصود، ومُسْتَنَدُها عِلْمُ البَيان، وهو شيءٌ يُفِيضُه الحقُّ مِن عنده على الأذْهان ويَشْهَدُ بِهِ العقلُ الصَّرِيحُ لا باستفادةٍ من إنسان، إنما يَحصُل من المخلوقين التنبيهُ على العِلم الذي عَلَّمَهُ اللهُ خَلْقَه. قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرَّحمٰن: الآيتان 3- 4]، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المَائدة: الآية 4].

وصناعةُ البديع، والفصاحةُ، والبلاغةُ، إنما هي من جهة الاستدلال بالألفاظ على معانيها، فهي راجِعَةٌ إلى كَيْفيّة العِبارة والأساليب في البيان. وعلمُ البيان إنما هو مِن جهة وَجْهِ الدلالة والدليل، فهو راجِع إلى المعاني من حيث هي واضِحَةٌ فيه، ومُشاكلةُ الأمور من جهة حقائقها، عُبِّرَ عنها بلفظٍ أو لم يُعَبَّرْ، ولذلك يكون البيان عند الخاصَّةِ بالكلام البديع، ويكون عند العامة بكلامها المَبْنيِّ على غير اللغة وعلى غير الإعراب. ومتى أُطلِقَ البيان على القول وَحْدَه الذي به التِّبْيان، فصناعة البديع هي صناعة البيان، وعلم البيان فوقها، فإطْلاقُ علم البيان على الصناعة غيرُ سديدٍ.

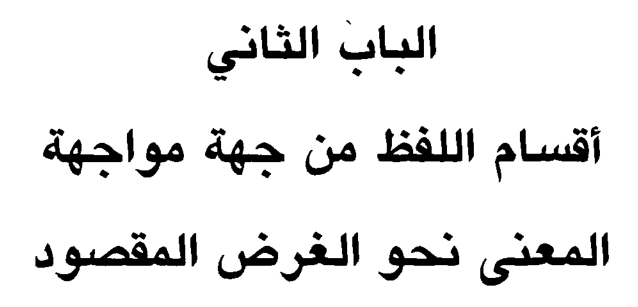
ومن علم البيان قاعدة، وهي أنَّ المَرْجوحَ لا يُؤَثِّرُ في الراجِح لاختلاف مرتبتيهما في القوَّة والضعف، والقويُّ يَدْفَع الضعيف طَبْعاً وعَقْلاً. وكذلك الإمكانُ لا يَقْدَحُ، إنَّما يَقْدح وُجودُ المُمكن لا إمكانُه، فإنَّ إمكانَه عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يَقْدَح في المَوْجود. وكذلك سائرُ القواعد الكليّة المشتركة لبيان جزئيّات العلوم كلِّها هي من علم البيان. فعِلمُ البيان لا يَنحَصِر، وصناعة البيان قد تنحصر.

والأغراضُ والمقاصِدُ تختلف في الخِطاب على الشيء الواحد، فيكون

لذلك الشيء الواحدِ أنحاءٌ كثيرةٌ بحسب كلِّ غَرَضٍ، فقد يَنْحُو بَعْضُ النّاس في الشيء نحواً غيرَ الذي ينحوه فيهِ بَعضٌ، فلا يُعْتَرَضُ بأحدهما على الآخر لاختلاف النَّحْوَيْنِ. ولذلك اشتَرطوا في البديع أن يكون اللفظ بإزاء المعنى، والمعنى مواجِهاً نحو الغرض المقصود، لأنه قد يكون المعنى بليغاً بالنسبة إلى غرض، وغيرَ بليغٍ بالنسبة إلى غرضٍ آخر، ولذلك لا يصح الاعتراضُ على أحدٍ إلا بعد الاتفاق على الغَرَضِ والنَّحْوِ الذي نحاه فيه.

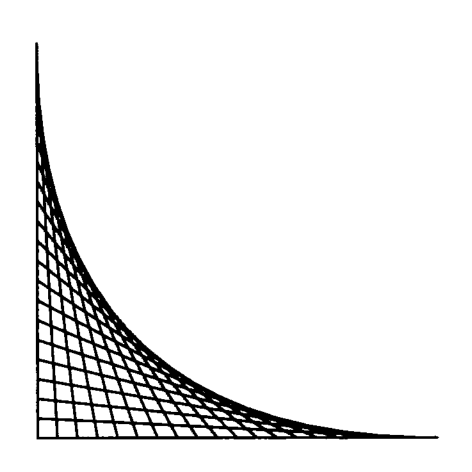
وإذا تبيَّن أنَّ المعاني قد تكون مواجِهةً نحو الغَرض، والأغراض لا تَنْحَصِرُ، فتَقْسيمُ الصناعة بِحَسَبِ الأغراض غيرُ مُنْحَصِرٍ من جِهة المعنى، وقد يُمْكِنُ الحَصْرُ مِن جهةِ العِبارة باللفظ فلذلك أهلُ صناعة البديع حَصَروها بالاسْتِقْراءِ مِن جهة عَوَارِضِ اللفظ إلى أقسامٍ سَمَّوْها بأسماءٍ وبَيْنَهُم في ذلك اختلافٌ وهي كُلّها ترجِعُ إلى ما تقدَّم ذِكْرُه من إيجازٍ وإكْثارٍ وخُروجٍ من شيءٍ إلى شيءٍ وسَائرِ ما ذكَرناهُ قَبْلُ.

* * *



الباب الثاني

أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود



الفصل الأول

الخروج من شيءٍ إلى شيءٍ

فأمَّا الخُروجُ مِن شيءٍ إلى شَيْءٍ، فقد يَخْرُج مِن وَصْفِ شيءٍ إلى وصف شيءٍ آخَر.

ـ إمَّا تَصْريحاً ويُسمَّى الخُروجَ. قال الله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ۩ ﴿٢٦﴾﴾ [النَّمل: الآيات 23-26]. والخُروج هو الكثير في القرآن. ومن بَديعِه اللَّطِيفِ التَّخَلُّصُ قَوْلُه تعالى في سورة الصَّافات: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾﴾ [الصَّافات: الآيتان 62، 63]. فَخَرَج من وصف المُخْلَصِينَ وما أعَدَّ لهُم إلى وصف الظالمين وما أعِدَّ لهمُ. وقال النَّاظم:

كأنَّ سَوادَ اللَّيلِ في ضَوْءِ صُبْحِه ... سَوادُ شَبابٍ في بَياضِ مَشِيبِ

كأنَّ نَذِيرَ الشَّمسِ يَحكِي بِبِشْرِهِ ... عليَّ بْنَ داوودٍ أخِي ونَسِيبِي

ـ وإما تَضَمُّناً ويسمّى الإدْمَاجَ، كقول الناظم:

أَبَى دَهْرُنا إسْعافَنا في نُفوسِنا ... وأسْعَفَنا فيمن نُحِبُّ ونُكْرِمُ

فَقُلْنا له نُعْماكَ فيهم أتِمَّها ... ودَعْ أمْرَنا، إنَّ المُهِمَّ المُقَدَّمُ

ـ أو يَجْعَلُ أحَدَ الوَصْفين عليه أَهَمَّ مِنَ الآخَرِ. ويسمى التَّفْرِيعَ، كقوله:

كَلامُهُ أخْدَعُ مِنْ لَحْظِهِ وَوَعْدُهُ أكْذَبُ مِنْ طَيْفِهِ

ـ أو يَخْرُج لشيءٍ مقصودٍ بصُورة أنه غيرُ مقصود، ثم يَعُودُ إلى الأول، ويُسمَّى الاسْتِطْرَادَ.

كقوله:

ونَحنُ أُناسٌ لا نَرى القتلَ سُبَّةً إذا ما رأتْهُ عَامِرٌ وسَلُولُ[1]

يُقَرِّبُ حُبُّ المَوْتِ آجالَنا لَنا وتَكْرَهُهُ آجالُهُم فتَطُولُ

ـ أو يَخْرُج مِن إثْباتِ الشيءِ إلى نَفْيِهِ بالقُوَّةِ أو بالفِعْلِ، ويقال له التَّجْرِيدُ، كقول الله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: الآية 48] معناه لا شَفاعَةَ لهُم فتنفعهم، فليس المرادُ إثباتَ الشفاعةِ غيرَ نافِعةٍ، بل نَفْيَ الشَّفاعة لهم، كقول الناظم:

* على لَاحِبٍ لا يُهتَدَى بِمَنارِه *

ومعناه: لا مَنارَ له يُهْتَدَى به.

ومنه ما يَخرُجُ من نفي الشيء إلى إثْباتهِ هو وغيرِه مُبالغةً ويسمى الاسْتِدْرَاكَ، كقول الناظم:

قِفْ بالدِّيارِ التي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى وغَيَّرهَا الأرْواحُ والدِّيَمُ[2]

أو يَخرُج من ذِكْر شيءٍ إلى ذِكرِ ما يكون في المعنى متقدِّماً عليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البَقَرة: الآية 124].

---

(1) البيتان من الطويل، وهما للسموأل بن عادياء في ديوانه ص91، وبلا نسبة في لسان العرب 11/ 343 (سلل)، والمخصص 17/ 41، وتاج العروس (سلل).

(2) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص145، ولسان العرب 15/ 488 (وا)، وتهذيب اللغة 15/ 672، وتاج العروس (وا).

أو يَخْرُج في أثناء الكلام إلى شيء يَعنّ له في قوله، ويُسمّى الاعْتِرَاضَ، كقوله:

أَلَا زَعَمَتْ بَنُو عَبْسٍ بِأَنِّي ـ أَلَا كَذَبَتْ ـ كَبِيرُ السِّنِّ فَانِ

أو يَخْرُجُ من حُضورٍ إلى غَيْبَةٍ، وعَكْسُه، ويُسمَّى الالْتِفَاتَ، ويُقال له خِطابُ التَّلَوُّنِ، كقوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأثْمَدِ ونامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ[1]

وباتَ وباتَتْ له لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذي العائِرِ الأرْمَدِ

وذٰلِكَ مِنْ نَبَأٍ جاءَني ونُبِّئْتُه عن أبي الأسْوَدِ[2]

الْتَفَتَ امرؤ القيس في هذه الأبيات الثلاثة ثلاثَ الْتِفاتاتٍ. ولا يَجوزُ الالتفات إلَّا في كَلامين، ولذلك كان قولُ الناظم:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا دَارَ بَلْجَاءَ أَنَّنِي إِذَا أَخْصَبَتْ أو كان جَدْباً جَنابُها

ليس بالْتِفاتٍ، فإنّه أَضْمَرَ بَلْجَاءَ لا الدارَ، لأَنَّهُ بَعْدُ في خِطابها لم يَنْصَرِف عنه.

أو يَخرُج في آخرِ كلامه إلى معنى لَم يَبْنِ الْقَوْلَ عليه، ويُسمَّى الاعْتِمَادَ، كقوله:

---

(1) البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص185، والمستقصى 2/ 50، وسمط اللآلي ص531، ومعاهد التنصيص 1/ 171، وخزانة الأدب 1/ 280، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص775، ومعجم البلدان 1/ 92 (إثمد)، وتاج العروس 7/ 468 (ثمد)، (طال) وشرح قطر الندى ص136.

(2) البيتان من المتقارب، وهما لامرئ القيس في ديوانه ص185، وتخليص الشواهد ص243، وشرح قطر الندى ص136، وله أو لامرئ القيس بن عانس في شرح التصريح 1/ 191، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص200، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص531، ولامرئ القيس بن عانس في المقاصد النحوية 2/ 30، وله أو لامرئ القيس الكندي، أو لعمرو بن معديكرب في شرح شواهد المغني 2/ 732، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 254، وجمهرة اللغة ص775، وشرح الأشموني 1/ 115.

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ   سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ[1]

* * *

(1) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص278، والأغاني 2/ 179، وجمهرة اللغة ص550، والجنى الداني ص174، وخزانة الأدب 9/ 121، وشرح أبيات سيبويه 2/ 349، وشرح شواهد المغني 1/ 311، 2/ 785، وشرح المفصل 9/ 78، والكتاب 4/ 206، ومعجم ما استعجم ص893، والمقاصد النحوية 2/ 469، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص164، وسر صناعة الإعراب 1/ 479، 480، 481، 493، 502، 503، وشرح الأشموني 3/ 762، ولسان العرب 14/ 349 (روي)، 15/ 209 (قوا)، ومغني اللبيب 2/ 468، والمصنف 1/ 224.

الفصل الثاني

تشبيه شيءٍ بشيءٍ

وأما تشبيهُ شيءٍ بشيءٍ فإنه كما يُشبهُ الأوّلُ الثاني، كذلك يُشبه الثاني لأولَ، فلا بد أن يكون للمشبَّه به مَزيدُ اعتبارٍ من سَبْقِه أو دَوامِه أو شَرَفِه أو غيرِ ذلك حتى يَكونَ أوْلَى بالصِّفَة التي وَقَعَ التشبيهُ فيها. وقد يتكافآن في ذلك بأن تكونَ في أحدِهما صِفة تقتضي تقديمَه على الآخرِ، وتكونَ في الآخرِ صِفةٌ تقتضي تقديمَه على الأول، فيكون كلُّ واحدٍ منهما راجحاً من وَجهٍ، مرجُوحاً من وَجْهٍ، فيصِحُّ عَكس التشبيه فيهما بالسَّوِيَّةِ. وقد يُجْعَل المَرجوحُ بالتخيل الشعري راجحاً، وهو من ترجيح المجاز، فيُعكَسُ التشبيه لأجل ذلك، كما قال:

في طَلْعَةِ الشمسِ شيءٌ من مَحاسِنها ... وفي القَضِيبِ نَصيبٌ من تَثَنِّيها

وإلا فلا يصِحُّ في البديع عكسُ التشبيه.

وكُلُّ ما في التشبيه من كَذِبٍ أو غُلُوٍّ، فلا يَكونُ في الحِكْمة ويكون في الشعر، لأنَّهُ مبنيٌّ على المُحاكاة والتَّخَيُّل لا على الحقائق، ولذلك اخْتَصَّ الشعرُ بأنواعٍ ليست من البديع بِحَسَبِ الحِكمة، وهي من البديع بحسب اللسان إذِ الشعرُ منه، ولكن ليس للشاعر أن يُحاكيَ ويتخيَّلَ في الشيء ما ليس موجوداً أصْلاً، لأنَّهُ إذا فعَلَ ذلك لم يكن محاكياً بل يكون مُختَرِعاً، فتركب الكَذِبُ في قَوْله فتبطُلُ المُحاكاة لِكَذبِها وهي موضوعُ الشعر، ولذلك اعترِض قوله:

فأَمْطَرَتْ لُؤلؤاً مِن نَرجِسٍ وسَقَتْ ... ورداً وعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فقيل: الصواب لو قيل:

فأَمطرَتْ بَرداً من نرجس وسقَتْ ... ورداً وعضت على العُنَّابِ بالدُّرَرِ

من حيث إنَّ إمطارَ اللؤلؤ غيرُ مُشاهَدٍ ولا مَعروفٍ، فهو قد حاكَى الدمعَ في انْسِكابه على خَدها بشيءٍ غيرِ موجودٍ ولا معلوم إلا من عِنده اخْتَرَعَهُ من نَفسِه. ومن الناس من يرى أن الشعرَ مَوْضعُ الكذب والإيغال في المُحالِ، فيُجَوِّزُ ذلك فيه، ويَجعلُه من التَّرْشِيحِ. والقوْلُ الأولُ أنْسَبُ لصناعة الشعر، والثاني أنسب لمعناه.

وينبغي أن يكون التشبيهُ شريفاً مما يَتَكَلَّمُ به الرؤساء والأشرافُ لا خسيساً سُوقياً عامياً.

والتشبيهُ على قسمين: بِحَرْفٍ، وبِغَيْرِ حَرْفٍ. والذي بغير حرف يَدخلُ في تبديل شيءٍ بشيء على ما يأتي ذِكْرُه.

والذي بالحَرْفِ منه مُفرَدٌ كقول الناظم:

أَرى اللَّيلَ يَمضي والنُّجومُ كأنَّها ... عُيونُ النَّدامَى حين مَالَتْ إلى الغَمْضِ

وقَد لاحَ فَجْرٌ يَغْمُرُ الجَوَّ نُورَهُ ... كما انْفَجَرَتْ بالماء عينٌ على الأرْضِ

ومنه مُرَكَّبٌ، كقوله:

رَأَيتُ الْحُمَيَّا في الزُّجاجِ بِكَفِّهِ ... فَشَبَّهْتُها بالشَّمسِ، بالْبَدْرِ في البَحْرِ

وكقوله:

كأنَّ قُلوبَ الطَّيرِ رَطباً ويابِساً ... لدي وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

ومنه المناسَبَةُ، وهي اشْتِباهُ النِّسَبِ. والنسبةُ تكونُ بين شيئين، فإذا كانت النسبة التي بين شيئين كالنسبة التي بين شيئين آخرَيْن قيل لأرْبَعَةِ الأشياءِ: مُتَنَاسِبَةٌ. قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجُمُعَة: الآية 5]، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العَنكبوت: الآية 41] فنِسْبَةُ الذين حُمّلوا

التوراةَ إلى حَمْلِهم أسفارَها ثم لم يَحْمُلوا ما حُمِّلُوا من القيام بها كنِسْبة الحمار إلى حَمْلِه أسفاراً، فنِسْبتُهم في عَدَمِ القيام بما فيها كنِسْبَةِ الحمار وفي عدم قيامه بما في الأسْفارِ لاستوائهم معهُ في عدَمِ العقل ونِسْبَةُ الكُفَّارِ إلى اتِّخاذِهم الآلهة كنِسْبَةِ العنكبوت إلى اتخاذِها بيتاً.

والأشياءُ المتناسبة إذا بُدِّلَتْ تَبقَى متناسبةً، فتكونُ نِسبَةُ الأول للثالث كنسبة الثاني للرابع. وكذلك إذا رُكِّبَتْ أو فُصِّلَتْ أو عُكِسَتْ تبقى متناسبةً، ولذلك يَدْخُلُها الإبدالُ والحَذْفُ على ما يأتي ذِكْرُه.

ومتى كانت عِدَّةُ أشياءٍ وأشياءٍ أُخَرَ على عِدَّتها، وكلٌّ واحدٍ من هذه على مُوازَاةِ واحدٍ من هذه، وكلُّها في غَرَضٍ واحدٍ، إما تشبيهٌ أو تفسير أو غير ذلك، فهي من المتناسبة. والأشياء الأُول مقدَّماتٌ، والأشياء الأُخَرُ تَوَالٍ، ونِسبةُ كلِّ واحدٍ من المقدَّمات إلى قَرينِهِ من التوالي هي كَنِسْبة جميع المقدَّماتِ إلى جميع التَّوالي. فيتأتَّى في العبارة بها أربعُ صور:

إحداها: أن تأتيَ بكُلِّ واحدٍ من المقدّمات مع قرينِهِ من التَّوالي، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبإ: الآيات 10-11].

الصورة الثانية: أن تأتي بجميع المقدمات ثم بجميع التوالي مُرَتَّبةً من أولها، كما قال تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القَصَص: الآية 73]، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البَقَرة: الآية 217]، هُوَ من هذه الصورة الثانية على رأي مالك بن أنس رحمه الله. وهاتان الصورتان تُسَمَّيَانِ بالمُقَابَلَةِ.

الصورة الثالثة: أن تأتي بجميع المقدَّمات ثم بجميع التوالي مرتبةً من آخِرها، وتسمَّى رَدَّ الأعْجازِ على الصُّدُورِ، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: الآيتان 106- 107].

والصورة الرابعة: أن تأتي بجميع المقدّمات ثم بجميع التوالي مُختَلِطة غيرَ مُرتَّبةٍ، ويُسمَّى ذلك اللَّفَّ، كما قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 214]، فنِسْبَةُ قوله تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية 214] إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البَقَرَة: الآية 9] كنسبة قوله: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 214] إلى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: الآية 214] فالذين آمنوا معه يقولون: «متى نصر الله»، والرسول يقول: «ألا إن نصر الله قريب» لأن القولَيْن المتبايِنَيْن يَصدُرَانِ عن مُقامَيْن مُتَبايِنين. وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام: الآية 52]. فنِسبَةُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ كنسبة قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾، فجمع المقدَّمَيْن وجمع التالِيَيْن بالالتِفافِ.

وقد تقعُ المناسبة بين الأضْدادِ، يُقْصَدُ بذلك المقاومة والمُغالَبةُ، ويسمَّى المُكافأَةَ، كقولِ الناظم:

إذَا أَيْقَظَتْكَ حُرُوبُ العِدَا　　فَنَبِّهْ لَهَا عُمَراً ثُمَّ نَمْ

فالنَّومُ يُضادُّ اليَقظة، وانتِباهُ عُمَر للحروب يُضادُّها، ونِسْبَة حُروبِ العِدا إلى زَوالها بعُمَرَ، كنِسْبة يَقَظَتِه إلى زَوالها بِنَوْمِهِ، كأن الناظم قال: إذا أيقظَتك حُروبُ العِدا فأَزِل الحَربَ بعُمر، وأَزِل إيقاظَها بالنَّوْم. فكما تعود الحَربُ إلى الهُدنَةِ والسِّلْم، كذلك يعود من يَقَظَتِهِ إلى النوم. وظاهِرٌ من قوله: «حُروبُ العِدا» و«نَبِّهْ لها عُمرا» أن ها هُنا أيضاً أربعة أشياءٍ متناسبةٍ: العِدا، وحُروبُها، وعُمَرُ، وفِعْلُه. فعُمر في مقابلة العِدا، وفِعْلُه في مقابلة الحُروب. فنِسْبَةُ حروب العدا إلى العِدا كنِسْبة فِعْلِ عُمَر إلى عُمَر. حُذِفَ الوَسَطانِ اختِصاراً، وذُكِرَ الطَّرفانِ وهُما حُروبُ العِدا وعُمَرُ، على ما يأتي بَيانُه في الحَذْفِ بعد هذا، فقد صار في هذا البيت ثلاثةُ أشياء وهي: الحُروبُ، والعِدَا، والإيقاظ. في مقابلة

شيء وهي: فِعْلُ عُمَرَ، وعُمَرُ، والنَّومُ. وكلها في نسبة التكافُؤ والتَّضادِّ والثلاثةُ التوالي تَدْفَعُ الثلاثةَ المقدَّماتِ.

ولا بُدَّ في ترتيب المتناسبة من مُشاكَلَةِ النّظم، كما جَعَلَ امرُؤ القيس الشجاعة مع الكَرَمِ لأنَّهما مصاحَبان في الوجود، وقَرنَ بين مَركُوبَيْن لِلَّذةِ: الجواد في الصَّيد، والكاعِب ذات الخلخال في المُتْعةِ، وذلك في قوله:

كأنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَواداً لِلَذَّةٍ ... ولَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ[1]

ولَمْ أَسْبَإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولَمْ أَقُلْ ... لِخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إجْفَالِ

ولو بَدَّلَ عَجُزَ كُلِّ بَيْتٍ منهما بَعَجْزِ الآخَرِ لاختَلَّتِ المشاكَلة وفَسَدَ نِظامُ المتناسبة. وكذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: الآيتان 118- 119]، قرن بين الجُوع والعُرْي وجَعل سَلْبَهُما مُضافاً لآدَمَ، وقَرَن بين الظمأ والضُّحَى ووصفه بسلبهما عنه، ومتى كان السَّلْبُ صِفةً فهو غيرُ بسيطٍ، بل يُرادُ به إثباتُ ما يناقِضُه. فتكون العِبارةُ عن أَحَدِ النّقيضَيْن بسَلْبِ الآخَرِ، لأنَّهُما لا يرتفعان معاً، فالذي لآدَمَ حتى لا يَجوعَ ولا يَعْرَى هو نَعيمُ المأكولات ونعيم الملبوسات، والذي وُصِفَ به هو اعتدال كَيفياته فلا يَنْحَرِفُ إلى سَبَبِ العطشِ والضَّحَى، فهو في ذاته مُعتدِلُ الكيفيات لا تَضادَّ فيه ومُنعِمٌ لا يَتَغير. واقتِرانُ الجُوع مع الظَّمأ متنافرٌ في الوُجود، ألا ترى أن الظمأ إنَّما يُصيبُ الشَّبْعانَ أو مَن به الضَّحَى، وأما الجائع فلا يُجْمَعُ في المتناسبة بين المتنافرين، لأنهما بمنزلة الأول، والرابع، والثاني، والثالث، اللذَيْن لا تَناسُبَ بينهما. ومتى جاء الجَمْع بين ضِدَّيْنِ فلِمَعْنًى آخَرَ لقصد البيان، فإنَّ بضِدِّها تتَبَيَّنُ الأشْياءُ، وهو المسمى طِباقاً، ولِمَا تجد النفسُ في ذكرهما مجموعين من اللِّذَّةِ، لأنَّ اللذةَ في الْتِقاء الضِّدَّين. ألا ترى أن مَن أصابَه العطَشُ فإنَّ الرَّيَّ لمَّا كان ضِدَّهُ كان إذا شَرِبَ الماء وَجَد له لَذَّةٌ لِمُلاقاةِ

(1) البيتان من الطويل، وهما لامرئ القيس في ديوانه ص35، والأول منهما في لسان العرب 13/ 57 (بطن)، وتهذيب اللغة 13/ 376، وتاج العروس (خلل)، (بطن)، وأساس البلاغة (ركض).

العَطَشِ الرَّيَّ، ثم لا يزالُ الرّيُّ يَسْتَحْكِمُ والعَطَشُ يَضْمَحِلُّ إلى كَمالِ الرّي وذهاب العطش، فيَكُفُّ عن الشُّرْب. وإنما كانت اللَّذةُ أعظمَ ما كانت عند الالتقاء، ثم لم تلبث أن أخَذَتْ تَضْعُفُ قليلاً قليلاً حتى يَبْلُغَ الرَّيَّ، فتَخْلُصُ لذّته وتنقضي ولو تَمادَى في الشُّرب بعد ذلك لانقلَبَتِ اللذةُ ألماً. فمَوْضِعُ اللذّةِ موضِعُ الالتقاء من الضدين، فتَتَمَثَّلُ النفسُ ذلك في القول؛ والاعتدالُ في اجتماعهما، فتَسْتطِيبُه.

فالطِّباقُ جَمعُ مُتنافِرَيْنِ، والمُتَناسِبَةُ جَمعُ مُتلائِمَيْنِ. والتَّلاؤُمُ قد يكون بين الشيء وشِبْهِه كالشمس والقمر، وكالسيف والرُّمْح، وكالضَّرْبِ والطَّعن. وقد يكون بين الشيء وما يُستَعْمَلُ معه كالقَلَم والدَّواةِ والقِرْطاس، وكالسَّهْم والقَوْس. وقد يكون بين الشيء وما يُشاكِلُه في اعتبار التَّناسبُ كالقَلْبِ والملك، وكالنجوم والأزهار وقد يُؤْتَى بذِكْرِ الضدين على أنَّ أحدَهما الآخَرُ، ويكون الغَرَضُ بذلك نَفْيَ المبْدَلِ لا إثباتُه، كقوله:

وِصالُكُمُ هَجْرٌ وحُبُّكُمْ قِلًى

معناه: لا وَصْلَ لكم إلا الهَجْر، ولا حُبَّ لكم القِلى. وقد يكون على المبالغة، كأنه قال: إذا كان وِصالُكم كالهجر، فكيف يكون هَجرُكم؟ يكون كالموت! وحاصلُه على كل تقديرٍ نَفْيُ الوَصْلِ ونَفْيُ الحُبِّ، عَبَّرَ عن ذلك بالإبْدالِ. فإثْباتُ الوَصْل نفيٌ، كما قال:

عَلى لاحِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ ....[1]

وهو من أنواع الخروج من شيء إلى شيء كما تقدَّم.

* * *

---

(1) البيت من الطويل، وعجزه:

إذا سافه العَوْدُ الديافيُّ جرجرا

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص66، ولسان العرب 9/ 108 (ديف)، 9/ 165 (سوف)، 9/ 315 (لحف)، وتهذيب اللغة 5/ 70)، 13/ 92، 14/ 198، وأساس البلاغة (سوف)، وتاج العروس 23/ 311 (ديف)، 24/ 358 (لحف)، 23/ 472 (سوف)، وبلا نسبة في لسان العرب 15/ 321 (نسا)، ومقاييس اللغة 2/ 318، ومجمل اللغة 2/ 304.

الفصل الثالث

تبديل شيءٍ بشيءٍ

وأما إبْدالُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ـ وهو مُجازٌ كلّهُ ـ فمنه في المتناسِبة يُبْدَلُ كل واحدٍ من الأوَّل والثالث بصاحبه، وكذلك الثاني والرابع.

مثالُه: نِسبةُ الإيمان إلى الكُفْر كالنُّورُ إلى الظلمة، فيُبْدَلُ اسم الأول وهو الإيمانُ باسم الثالث وهو النور، فيُقال: الإيمانُ نُورٌ. وكذلك يُبْدَل اسم الثاني وهو الكُفْرُ باسم الرابع وهو الظلمة فيُقال: الكُفْرُ ظُلْمَةٌ.

وجَميعُ الاسْتِعارات إنما هي إبْدالاتٌ في المتناسبة كما قال الناظم:

غِلالَةُ خَدِّهِ صُبِغَتْ بِوَرْدٍ وَنُونُ الصَّدْغِ مُعْجَمَةٌ بِخَالِ

نِسْبَةُ خدِّه إلى حُمْرَتِهِ كنسبة الغُلالَةِ إلى صَبْغِها بالوَرْد، ونسبة صُدْغِه إلى خاله كنسبة النُّون إلى النقطة التي تُعْجِمُها، فأَبْدَلَ ورَكَّبَ التَّبديلَ في النِّسْبَةِ.

ومتى لم تَكُنْ ثَمَّة مُناسَبَةٌ، أو كانت لكنها بَعِيدَةٌ أو رَكِيكَةٌ، أو ساقِطة كانت الاستعارة فاسدة، كَمَناخِرِ البَدْرِ، وكَفَاءِ المَلَامِ، وكَحَلْواءِ البَنينَ، وككَلْبِ الوِصالِ... وغير ذلك مما وقع للشعراء من الاستعارات الفاسدة الباردة.

ويُبْدَلُ أحَدُ المتشابهين بالآخر، كقوله:

وعَضَّتْ على الْعُنَّاب بالْبَرَدِ

وتبديلُ المشابهة بسيط لا تُعْتَبَرُ فيه النسبة، إنما تعتبر فيه صِفَةُ الشَّبَه بينهما فقط.

ومتى كان الإبْدالُ في تَوَابِعِ الشيء ولَوَاحِقِه في الوُجود فهو الكِنَايَةُ، والكناية قد تكون أقْوَى مَوْقِعاً من التَّصْرِيح.

ومنه ما يُقالُ له التَّتْبِيعُ، ويُقالُ له الإرْدافُ، ويُدعَى بالتَّجاوُزِ أيضاً، كما قال:

نَؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ[1]

يَعني أنَّها مُرَفَّهَةٌ لا تَخْدُمُ نَفْسَها.

ومنه ما يُقالُ له التَّمثيلُ، كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾ [المدَّثِّر: الآية 4]، قال الأصمعي: أَرادَ نَفْسَكَ، لأنَّ العَرَبَ تُكَنِّي عن النفس بالثوب، وقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البَقَرَة: الآية 175] أيْ هُم في التمثيل بمنزلة المتَعَجَّبِ منهم بهذا التَّعَجُّبِ.

ومن الكِنايَة السَّرِيعَةِ الزَّوَالِ المَثَلُ السَّائِرُ: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ» فمتى تُمثِّلَ بِهِ كان من هذا القسم في تلك الحال فقط.

ومِنَ الإبْدالِ إبدالُ الضِّدِّ بالضِّدِّ، ويُسَمَّى التَّعْرِيضَ، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [الدّخَان: الآية 49]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هُود: الآية 87].

ويُبدَلُ الكُلّي مكَانَ الجُزْئِي، كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾ [المدَّثِّر: الآية 11]. . .، نزلَتْ في الوليد بنِ المغيرة.

---

(1) البيت من الطويل وأوله:

وَتُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِها

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص17، وسر صناعة الإعراب 2/ 575، ولسان العرب 13/ 295 (عنن)، وتاج العروس (فضل)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص513، ورصف المباني ص367.

ويُبدَلُ الجُزئي مَكانَ الكُلّي كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّساء: الآية 77].

ويُبدَلُ الكُلُّ مكانَ الجُزْءِ، كقوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المَائدة: الآية 38] وإنَّما يُقْطَعُ بَعْضُ اليَدِ.

ويُبدَلُ الجُزْء مكانَ الكُلِّ، كقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية 144]، يُرادُ به جميعُ ما تقعُ به المُواجَهَةُ لا الوجْهُ وَحْدَهُ.

ويُبدَلُ المسبَّبُ مكان السَّبَبِ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعرَاف: الآية 25]، وإنَّما نَزَل سَبَبُه وهو الماء.

ويُبدَلُ السَّبَبُ مكانَ المُسَبَّبِ، كما قال الناظم:

تَعَلَّى النَّدَى في مَتْنِهِ وتَحَدَّرَا[1]

فسمى الشحم ندى لأنه سبب فيه.

ويُبْدَلُ المجازُ مكانَ الحَقِيقةِ، ومنه تَرْشِيحُ المَجَازِ، كقوله:

تَسْقِيهِ كَفُّ اللَّيْلِ أكْؤُسَ الْكَرَى

أقام للَّيل كَفّاً مَقامَ الحقيقة، واسْتَعارَ لها السَّقْيَ، فجعلها تسقي فجاء مجازاً في مجازٍ.

ويُبدَلُ الواجِبُ بصورة الممكن، كقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسرَاء: الآية 79]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٢﴾﴾ [فُصِّلَت: الآية 52].

ويُبدَلُ المَدْحُ بصورة الذَّمِّ، كقولهم: قَاتَلَهُ اللهُ ما أَشْعَرَهُ. ومنه نَوْعٌ يُعْرَفُ

---

(1) البيت من الطويل، وأوله:

كثور العدابِ الفردِ يضربه الندى

وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص84، ولسان العرب 1/ 583 (عدب)، 15/ 314 (ندى)، وتهذيب اللغة 2/ 239، 14/ 193، ومقاييس اللغة 4/ 253، ومجمل اللغة 3/ 458، وتاج العروس 3/ 325 (عدب)، (ندا)، وبلا نسبة في ديوان الأدب 1/ 375، 4/ 24، والمخصص 10/ 195، 15/ 131.

بالاسْتِثناءِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝٨﴾ [البُرُوج: الآية 8]، وقولِه تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحَجّ: الآية 40]. وقال الناظم:

وَلَا عَيْبَ فيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ[1]

ويُبدَلُ الذَّمُّ بصورة المَدْحِ تَمكُّناً. قال الله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ۝٤٩﴾ [الدّخان: الآية 49]. وقال الناظم:

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً   ومِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَاناً

وصَفَهُمْ بالعَجْز وعَدَمِ الانتصارِ.

ويُبدَلُ الخَبَرُ بصورة الطَّلَبِ. كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَـٰنُ مَدًّا﴾ [مريَم: الآية 75]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه: الآية 39]، وقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريَم: الآية 38].

ويبَدَلُ الطّلب بصورة الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البَقَرة: الآية 233] (فدلالةُ السِّياق قَطَعَتْ على أنَّهُ أمْرٌ لا خَبَرٌ، كأنه قال: لِيُرْضِع الوالدات أولادَهن حَوْلَيْنِ كاملين).

ويسَمَّى الشيءُ بأَولاهُ وبما كان عليه، كقول الناظم:

إذا عاشَ الفَتى مائَتَيْنِ عاماً   فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ[2]

---

(1) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص44، والأزهية ص180، وإصلاح المنطق ص24، وخزانة الأدب 3/ 327، 331، 334، الدرر 3/ 173، وشرح شواهد المغني ص349، والكتاب 2/ 326، ومعاهد التنصيص 3/ 107، وهمع الهوامع 1/ 232، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص267، ولسان العرب 8/ 265 (قرع)، 11/ 530 (فلل)، ومغني اللبيب ص114.

(2) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى 1/ 254، وخزانة الأدب 7/ 379، 380، 381، والدرر 4/ 41، وشرح التصريح 2/ 273، وشرح عمدة الحافظ ص525، والكتاب 1/ 208، 2/ 162، ولسان العرب 15/ 145 (فتا)، والمقاصد النحوية 4/ 255، وهمع الهوامع 1/ 135، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص299،=

ويُسَمَّى الشيءُ بعُقْبَاهُ وما يَؤُولُ إليه، كقوله تعالى مُخْبِراً: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يُوسُف: الآية 36]، والمعصور إنما هو العِنَب، سمَّاه بما يَؤُولُ إليه.

ويُبدَلُ التَّأْنيثُ بالتَّذْكِيرِ، كقولهم: امْرأَةٌ عاقِرٌ وصَبُورٌ.

ويُبدَلُ التّذكير بالتأنيث، كقولهم: رَجلٌ عَلَّامَةٌ ونَسَّابَةٌ.

ويُبدَلُ المِثَالُ الأول مكانَ المُشْتَقِّ، كقولهم: امْرأَةٌ زَوْرٌ، وإنسانٌ ضيفٌ، يعنُونَ زائِرةً وضائِفاً. وهي مصادِرُ جُعِلَتْ أوْصافاً للأسماء مُبالغةً في الوصفِ وتأصيله.

ويُبدَلُ المفردُ والإثْنان والجَمْعُ بَعْضُها ببَعْضٍ، وغيرُ ذلك من الإبدالات المجازية، وتسمَّى كلُّها بالتَّدَاخُلِ.

وقد يكون الشيءُ على حالٍ مِنَ العِظَمِ بحيث يُرَى أنَّ الألفاظَ لا تُحِيطُ به ولا يُوَفِّي البَسْطُ في العبارة ما ينبغي فيه، فيُومِىءُ له إيماءً أو يَذكُرُ ما يُفَخِّمُه به لِتَذْهَبَ النفسُ في تأويله كُلَّ مَذْهَبٍ كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ① مَا ٱلۡحَآقَّةُ ②﴾ [الحاقَّة: الآيتان 1، 2]، وقولِه تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: الآية 78].

أو يكون الشيء على العكس من ذلك، فيَكْني عنه أو يُومِىءُ له تنزيهاً للنفس عن ذكره، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾ [النِّساء: الآية 43].

وقد يكون الغَرَضُ شيئاً لا يتأتَّى في الحِكْمَةِ كَشفُه إمَّا لِقُصور الفهم عنه، وإمَّا ليتَمَيَّزَ الفَطِنُ الذَّكِيُّ من الجاهل الغبِيّ، فيَظْهَرُ للفَطِن شَرَفُه فيُسَرُّ بنَفْسِه، ويَظْهَرُ لغيره قُصورُه فيتَحَسَّرُ لِعَجْزِهِ، ورُبَّما يكون ذلك داعِيَةً لتَحْريكِ فِكْرِهِ حتى يَخْرُجَ مِن ظُلْمَةِ الجهل إلى نُورِ العِلم. والمُحَاجَاةُ واللُّغُوزُ والتَّوْرِيَةُ راجِعةٌ إلى

= وأوضح المسالك 4/ 255، وجمهرة اللغة ص1032، وشرح الأشموني 3/ 623، وشرح المفصَّل 6/ 21، ومجالس ثعلب ص333، والمقتضب 2/ 169، والمنقوص والممدود ص17.

هذا النوع، وذلك لأنَّ المعاني منها البَيِّنَةُ القَرِيبَةُ، ومنها الغامِضَة البعيدة وبينهما متوَسِّطات. وكذلك الألفاظ في الدَّلالة عليها تُوضَعُ على نِسْبَتِها، فما كان من المعنى قريباً جلياً عُبِّرَ عنهُ بِعِبَارةٍ بَيِّنَةٍ، وسُمِّيَ باسمِ ظاهرِ الدلالة، وما بعُدَ يُعَبَّرُ عنه بعبارةٍ بعيدةٍ عن الوضع الأول، إلى أن تكون الدلالة على أبْعَدِ المعاني إدْراكاً بأَبْعَدِ ما يُلْفَظُ به دَلالةً، وهي الحُرُوف المُقَطَّعَةُ، فتُلْقَى الألفاظُ الواضِحَةِ الدَّلالةِ على المعاني الواضحة وتُلْقَى الحُروفُ البعيدةُ عن الدلالة على المعاني الغامضة جداً، البعيدة عن الفهم، على نِسْبَةٍ ومُشاكَلَةٍ وَوِزَانٍ. والمقَاصِدُ تُبَيِّنُ الْحَسَنَ من ذلك والقَبيحَ. وكلما كان المقصِدُ واضِحاً كان أحْسَنَ في البيان. ويُستدَلّ على المقاصِد بالقَرائِنِ، ومنها سِياقُ الكلام، وهو رَبْط القول بالغَرَضِ المَقصودِ من غير تَصريحٍ به. والقرائنُ لا يُستدَلُّ عليها، إنَّما يرجع فيها إلى العُرْفِ والإنْصاف والدِّين.

* * *

الفصل الرَّابع

تَفْصيلُ شيءٍ بشيءٍ

وأما تفصيلُ شيءٍ بشيءٍ، فمنه التَّقْسِيمُ.

فقد تُعتَبَرُ الأقْسامُ مِن جِهَةِ الحُكْمِ فقط، كما قال الناظم:

لَقَدْ كانَ فِيهَا لِلأمَانَةِ مَوْضِعٌ ... ولِلْقَلْبِ مُرْتَادٌ ولِلْعَيْنِ مَنْظَرُ

وكقوله:

وِصَالُكُمُ هَجْرٌ وحُبُّكُمُ قِلًى ... وَعَطْفُكُمُ صَدٌّ وسِلْمُكُمُ حَرْبُ

وأنْتُمْ بِحَمْدِ اللهِ فِيكُمْ فَظَاظَةٌ ... وكُلُّ ذَلُولٍ مِنْ مَرَامِكُمُ صَعْبُ

وقد تُعتبَرُ من جِهة الحُكم والمُقَسَّم، كقوله تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴿٢٠٠﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البَقَرَة: الآيتان 200- 201]. وكقول الناظم:

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ صِنْفانِ شَاتِمٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ[1]

---

(1) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهيّة ص190، وتلخيص الشواهد ص246، وخزانة الأدب 9/ 72، 73، والدرر 1/ 223، 2/ 41، وشرح أبيات سيبويه 1/ 144، والكتاب 1/ 71، والمقاصد النحوية 2/ 85، ونوادر أبي زيد ص156، وبلا نسبة في أسرار العربية ص136، وشرح الأشموني 1/ 117، واللمع في العربية ص122، وهمع الهوامع 1/ 67، 111.

وقد يكون المُقَسَّمُ والأقْسامُ بالقُوَّةِ، كقول الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: الآية 101]، فالمُقَسَّمُ النِّسْبَةُ التي دلَّ عليها حَرْفُ «له»، والأقسامُ ثلاثةٌ: نِتَاجٌ، وخَلْقٌ، وعِلْمٌ. وهو من الاستدلال بطريق السَّبْرِ والتَّقْسِيم.

وقد يكون المُقَسَّمُ بالقُوَّةِ والأقْسامُ بالفِعْلِ، كقول الناظمة:

بِبِيضِ الصِّفَاحِ وسُمْرِ الرِّمَاحِ فَبِالْبِيضِ ضَرْباً وبِالسُّمْرِ وَخْزاً
ونَلْبَسُ في الحَرْبِ نَسْجَ الحَدِيدِ ونَسْحَبُ في السِّلْمِ خَزّاً وَقَزّاً

قَسَّمَ في البيت الأول الآلة، وقَسَّمَ العملَ بها. فالمقَسَّمُ فيه بالقُوَّةِ. وقَسَّمَ في البيت الثاني اللباسَ، وقَسَّمَ الزَّمانَ، والمقَسَّمُ فيه بالقُوَّةِ، ويُقالُ لهذا النَّوعِ التَّسْهِيمُ، ويُقال له التَّرْشِيحُ والمُرَشَّحُ أيضاً.

وقد يكون المُقَسَّمُ بالفِعْلِ والأقْسامُ بالقوَّة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزّلزَلة: الآية 6]، فقوله تعالى: ﴿أَشْتَاتًا﴾ تقسيمٌ بالقوة تَقديرُه عامِلُ خَيْرٍ وعامِلُ شَرٍّ. يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزّلزَلة: الآيتان 7- 8]. وكِلا القِسْمَين مَحكومٌ عليهما بحُكْمٍ واحِدٍ في اللفظ، وهو قوله تعالى: ﴿يَرَهُۥ﴾. وقال الناظم:

وَلَوْ أَنَّني أُعْطيتُ مِنْ دَهْرِيَ المُنَى وما كُلُّ مَن يُعطَى المُنى بمُسَدَّدِ
لَقُلْتُ لأيَّامٍ مَضَيْنَ ألا ارجِعِي وقُلْتُ لأيَّامٍ أَتَيْنَ ألا ابْعَدِي

فالمقَسَّمُ أيَّامُ دَهْرِهِ إلى ماضِيَةٍ وإلى آتِيَةٍ، وكُلُّ قِسْمٍ مَوصُوفٌ بِحُكْمٍ. فتَنْقَسِمُ أيَّامُ دَهْرِهِ مِن جِهَةِ الزَّمان قِسْمَيْنِ: ماضيةٍ وآتيةٍ، وتنقسم أيضاً من جهة حُكْمِه إلى مَطْلُوبَةِ الرِّجْعَةِ، وإلى مطلوبة البُعْدِ.

والبَلاغَة في ذلك إنما هي صِحَّةُ التَّقسيم بحيث لا تَتَكَرَّرُ ولا يَدْخُلُ بَعضُها في بعضٍ، واستيفاءُ الأقسام وحُسْنُ سياقها. ومنَ الغايَة في ذلك قَوْلُ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا

فَاطَّهَرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: الآية 6].

ففي هذه الآية خمسة أشياء: المُكَلَّفُونَ، والحَدَثُ، والطَّهارَةُ، وما به تكون الطهارة وكيفيةُ العملِ فيها. فقَسّمَ المكلَّفينَ إلى حاضرٍ ومُسافِرٍ، وأيضاً إلى صحيحٍ ومَريضٍ. وقسَّمَ الحَدَث إلى الأكْبَرِ، وإلى الأصْغَرِ وهو على ثلاثة أقسام: نَوْمٌ، وما يَخْرُجِ من السبيلين مُعتاداً، ولَمْسُ النِّساءِ. وقَسَّمَ الطهارة إلى الكُبْرى وإلى الصُّغْرَى، والصغرى وُضوءٌ وتَيَمُّمٌ. وقَسَّمَ ما به تكون الطهارة إلى الماء وإلى الصعيد الطيب. وقسم كيفيَّة العمل في الطهارة الصُّغْرَى إلى كيفية الوُضُوء وإلى كيفيَّة التَّيَمُّم، وأيضاً إلى غُسْلٍ ومَسْح. فهذه سبعة عشرَ قِسْماً مذكُورةٌ بأحكامِها على أبْلَغِ ما يكونُ من بَديعِ الذِّكْرِ استيفاءً وإيجازاً وحُسْنَ سِياقٍ.

واعْلَمْ أنَّهُ ينقسم الكُلِّي إلى جُزئياته، ويَنقسِمُ الكُلُّ إلى أجزائه. ومتى أُديرَ التقسيمُ على شيءٍ في السَّبْرِ والتَّقْسِيمُ فمعناه أنه لا يخلو من تلك الأقسام ولا تَجْتَمِعُ فيه، مثلُ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محَمَّد: الآية 4]. هذا تقسيمٌ للحُكْمِ في الأسَارَى، وهو المَنُّ والفِداءُ، فكلُّ شَخْصٍ مِنَ الأسْرى حُكْمُه أحَدُهُما لا مجموعُهُما، ولا تَقسيمَ في الأسارى، إذ لا يُمْكِنُ دُخولُهم كِلِّهم في أحَدِ قسمَيْ الحُكْمِ.

ومِنَ التَّفْصيلِ التَّشْكِيكُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصَّافات: الآية 147].

وقوله تعالى: ﴿أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية 53]، وقوله تعالى: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النُّور: الآية 50].

ومِنَ التَّفصيل التَّجاهُلُ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [سَبَإ: الآية 24]. ومعلومٌ أنَّا على هُدًى، وأنَّ الكُفارَ في ضَلالٍ مُبينٍ، لكنَّهُ خَرَّجَ الكلام مَخْرَجَ الشَّكِّ للتَّجاهُلِ والمُسامَحَةِ وقَطْعِ النِّزَاعِ

بأَهْوَنِ سَعْيٍ والإمْهالِ لهُم في النَّظَرِ، ولا شَكَّ فيه في الحقيقة.

ومِنَ التَّفْصيل ما يكون بالقُوَّةِ، وهو أن يكون اللفظ يَحْتَمِلُ معنيين فأكثر، إمَّا من جهة الوَضْع، وإما من جهة احتمال اللفظ الإفرادَ والتركيبَ أو احْتمالِه تركيبين مختلفين، ويُسَمَّى ذلك كُلُّه الاتِّسَاعَ.

فمما لَفْظُه واحدٌ ويَحْتَمِلُ معناه قَوْلُ الناظم:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمَانُ فَشَلَّتِ(1)

يحتملُ ثلاثة معانٍ:

ـ قيل: معناه أنَّهُ تَمَنَّى أن تضيع قَلُوصُهُ فيَجِدَ سبيلاً للمُقام عندها، فيكون من إقامتِهِ عندها كذي رِجْلٍ صحيحة، ومِنْ ذَهاب قَلوصه التي تَحْمله وانقطاعه عن سفره لأجْلها كذي رِجْلٍ سَقيمة، ويَدُلُّ عليه قوله قبل ذلك:

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَزَّةَ قُيِّدَتْ بِحَبْلٍ ضَعِيفٍ بَانَ مِنْهَا فَضَلَّتِ(2)

فكأنه قال: فليت قلوصي ضلّت، وليتني كنت كذي رجلين.

ـ وقيل: إنها لما عاهَدَتْهُ أن لا تَحُولَ عليه، ثم حالت عليه وثَبَتَ هو على عهدها صار كذي رِجْلين: رجلٍ صحيحةٍ وهو ثَباتُه على العَهْدِ، ورِجْلٍ شَلَّاءَ وهو تَحَوُّلُها عن عهده، ويَدُلُّ عليه قولُه في القصيدة:

وَكُنَّا عَقَدْنَا عُقْدَةَ الوَصْلِ بَيْنَنَا فَلَمَّا تَوَافَقْنَا شَدَدْتُ وَحَلَّتِ

ـ وقيل: معناه أنه بين خَوْفٍ ورَجاء، وقُرْبٍ وتَناء.

ومما يَحْتَمِل الإفرادَ والتركيبَ مثل:

---

(1) البيت من الطويل، وهو لكثيّر عزّة في ديوانه ص99، وأمالي المرتضى 1/ 46، وخزانة الأدب 5/ 211، 218، وشرح أبيات سيبويه 1/ 542، والكتاب 1/ 433، والمقاصد النحوية 4/ 204، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 438، وشرح المفصّل 3/ 68، ومغني اللبيب ص472، والمقتضب 4/ 290.

(2) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزَّة في ديوانه ص98، ولسان العرب 11/ 67 (بلل)، وتهذيب اللغة 15/ 342، وأمالي القالي 2/ 108، وتزيين الأسواق 1/ 122، وتاج العروس (بلل).

ما هَاجَ سَعْدُ حِينَ أدْخَلَ حَلْقَهُ   يَا صَاحِ رِيشَ حَمَامَة بَلْقَاءِ

يَحتَمِلُ «بلقاء» أن يكون صِفة للحمامة، ويحتمل أن يكون مركّباً من حرف الإضْراب وفعل القيء. ومثله:

كُلُّ امْرِىءٍ مُسْتَوْدَعٌ مَالَهُ

فإنَّ «ماله» يَحتملُ أن يكون اسماً واحداً مضافاً إلى الضمير وهو المال ويحتمِلُ أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي.

ومما يحتمِلُ تركيبين مختلفين قولُ الله سبحانه: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القَصَص: الآية 82] ذهَب الخليل وسيبويه إلى أنَّ «وي» اسم سُمِّيَ به الفعل في الخبر، وهو بمعنى التَّعَجُّبِ، كأنه قال: أعْجَبُ. ثم قال مبتدئاً: «كأنه لا يفلح الكافرون». وذهب أبو الحسن إلى أن «ويك» بمعنى أعجب «أنه لا يفلح الكافرون»، فعلَّق «أن» بما في «ويك» من معنى الفِعْل وجَعَلَ الكاف حَرْفَ خِطابٍ لا محلَّ له.

ومن التَّفصيل ما يُسمَّى التَّضْمِينَ، وهي المعاني التي تُؤخَذ من مفهوم القَول ودَلالَتِه العقلية لا من مَلْفوظِه، فتكون هناك لِلَّفْظِ مَعانٍ يدل على بعضها بمَلْفوظِه، وعلى بعضها بمَفْهُومِه، وعلى بعضها بمَعْقولِه، كقوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النِّساء: الآية 11]، يَدُلُّ بمَلفوظه على أن حَظَّ الذَّكرِ مُساوٍ لحظ الأُنْثَيَيْن، ويُفْهَمُ منه أن حظ الأُنثيين هو بَيْنَ الإثنتينِ بالسَّوية لأجْل الإطلاقِ، ويُعْقَلُ منه أن للذَّكَر مِثْلَيْ حظ الأُنْثَى، وأن للأُنثى نِصْفَ حَظِّ الذَّكَرِ.

ومن التَّفصيل ما يُقالُ له التَّوْضِيحُ، وهو إحْضَارُ المعنى للنفس بسُرعةِ إدراك. ولا يكون إلا بالأفْصَحِ والأجْلَى من الألفاظ وأحْسَنِها إبَانَةً ومَسْموعاً، وسَمَّاهُ الرُّماني حُسْنَ البَيَانِ. وهذا النَّوعُ هو عَمودُ البلاغة ومادَّةُ أساليب البَدِيع.

وإنما جَعَلْتهُ في التَّفْصيل لأنَّ الله سُبحانه وصَفَ كِتابَه بأنه ﴿بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: الآية 138] وبأنه تِبْيَانٌ لِكُلِّ شيءٍ، وتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ. فمِنْ حُسْنِ البيان قولُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية 179] فهذا من البيان الموجز الذي لا يُقْرَنُ به شيء.

وقولُه عزَّ وجل: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [الدخان: الآيتان 25- 26]، فهذا بيانٌ عجيب يوجِبُ التحذير من الاغْتِرارِ بالإمْهال.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ مِيقَٰتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الدّخان: الآية 40].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾﴾ [الدّخان: الآية 51]، فهذا من أحسَنِ الوعيد والوَعْدِ.

وقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: الآيتان 78- 79]، هذا أبْلَغُ ما يكون من الحِجاجِ. وكذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية 22]. وهذا هو الأصْل الذي تُبْنَى عليه دلالَةُ التَّمانُعِ في عِلْمِ الكلام.

وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزّخرُف: الآية 5]، هذا أشَدُّ ما يكون من التَّقْريع.

وقوله تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزّخرُف: الآية 67]، هذا أشَدُّ ما يَكُونُ مِنَ التَّنْفِيرِ عن الخُلَّةِ إلا على التقوى.

وقولُه تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: الآية 56]، هذا أشَدُّ ما يكون من التَّحْذيرِ من التفريط.

وقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصّلَت: الآية 40] ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هُود: الآية 112]، هذا أعظمُ ما يكون من التهديد والوعيد.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشّورى: الآية 44]، هذا أشَدُّ ما يكون من التَّحسُّرِ.

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾﴾ [ق: الآيات 19-22]، هذا أبلغُ ما يكون من التذكير.

وقولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذّاريَات: الآية 52] هذا أشدُّ ما يكون من التقريع على التمادي في الباطل.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾ [آل عِمرَان: الآية 185]، وهذا غايةٌ في التزهيد.

وقوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾ وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الزُّمَر: الآيتان 47، 48]، هذا غايةٌ في التَّرهيب.

وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ وَأَنتُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزّخرُف: الآية 71]، هذا غايةٌ في الترغيب.

وقولُه تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴿٣﴾ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: الآيات 1-4]، هذا نهايةُ التَّنْزيهِ.

وقال رسول الله ﷺ: «**المَرْءُ كَثِيرٌ بِأَخِيهِ**»، فهذا في نهاية الإيجاز والبيان.

وقال أبو بكر الصدِّيق رضي الله عنه: «وُلِّيتُ أُمورَكم ولَسْتُ بخَيْرِكم، فأَطيعوني ما أَطعتُ الله ورَسوله، وإنْ عَصَيْتُ الله فلا طاعَةَ لي عليكم»، هذا غايةُ البَيانِ الموجز.

وقال عمر رضي الله عنه في بعض خُطَبِه: «أيها الناس، والله ما فيكم أقْوَى عندي من الضعيف حتى آخُذَ الحقَّ له، ولا أضْعَفُ مِنَ القَوِيِّ حتى آخُذَ الحقَّ منه».

وعاتَبَ عُثمان عليّاً رضي الله عنهما، وعلي مُطرِقٌ، فقال له: «مَا لَكَ لا تَقُولُ؟»، فقال علي رضي الله عنه: «إنْ قُلْتُ لم أقُلْ إلا ما تَكْرَهُ، وليس لكَ عندي إلا ما تُحِبُّ» والأمِثْلَةُ الجُزْئِيَّةُ أكثرُ من أن تُحصَى.

ومن التَّوضيح التَّفْسِيرُ، وهو تَفسير المُجْمَلِ، ويكون جَواباً عن سُؤالٍ مَقْروءاً أو مُقَدّراً بحَسب أقسام المَطالِب، فيكون شرحاً لمُبْهَمٍ، أو بياناً لِمُجْمَلٍ. قال الله العظيم: ﴿۞ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾﴾ [المعَارج: الآية 19]، ثم فَسَّرَ الهلوع

فقال: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠﴾ [المعَارج: الآية 20] ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [المعَارج: الآية 21]. فالهَلُوعُ هو الجَزُوعُ الشَّحِيحُ. وقولُه تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية 97]، ثم فَسَّرَها فقال: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عِمرَان: الآية 97]، وهو تفسيرُ البَعْضِ اكتفاءً به.

ويَرِدُ التفسيرُ في الشِّعْرِ كثيراً، وأكثرُ وُرودِهِ فيه يكون في أكْثَرَ مِنْ بيتٍ واحدٍ كقول كُثَيِّرٍ:

وأَنْـتِ الَّـتِي حَـبَّـبْـتِ كُـلَّ قَـصـيـرةٍ ... إلَيَّ ولَـمْ تَـعْـلَـمُ بِـذَاكَ الـقَـصَـائِـرُ[1]

عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ ... قِصارَ الخُطَى شَرَّ النِّساءِ البَحاتِرِ[2]

فإن جاء في بيتٍ واحدٍ فهو أبْدَعُ كقوله:

فتًى كالسَّحابِ الجونِ يُرجَى ويُتَّقَى ... يُرَجَّى الحَيَا مِنْهَا ويُخْشَى الصَّواعِقُ

* * *

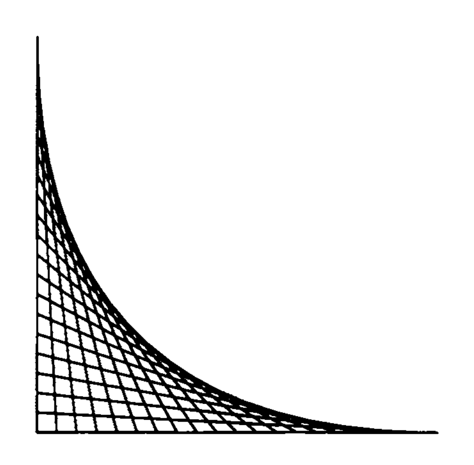
(1) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزَّة في ديوانه ص 369، والأشباه والنظائر 5/ 108، وإصلاح المنطق ص184، 274، وجمهرة اللغة ص743، والدرر 1/ 282، ولسان العرب 4، 85 (بهتر)، 5/ 99 (قصر)، والمعاني الكبير ص505، وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص41، وشرح المفصّل 6/ 37، وهمع الهوامع 1/ 86.

(2) البيت من الطويل، وهو لكثيِّر عزَّة في ديوانه ص369، والدرر 2/ 25، ولسان العرب ص4/ 85 (بتهر)، 5/ 99 (قصر)، والمعاني الكبير ص505، وبلا نسبة في أسرار العربيَّة ص41، وشرح المفصّل 6/ 37، وهمع الهوامع 1/ 102.

البابُ الثَّالثُ

أقسام اللفظ

من جهة دلالته على المعنى



الفصل الأول

الإيجازُ والاختِصارُ

وأما الإيجازُ والاخْتِصارُ، فمِنْه ما يُقالُ له الاكْتِفَاءُ، وهو أن يُكْتَفَى بأحد المتلازمين عن الآخر، فيُحذَفُ الجواب في الشَّرْطيات، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الرّعد: الآية 31] كأنه قال: «لَكانَ هذا.

وقولِه تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥﴾ [التّكاثر: الآية 5]، كأنه قال: لأقْلَعْتُمْ عن باطِلكُم، أو نحو ذلك من الجواب. وكقولِهم: «إنَّ مَالاً وإنَّ وَلَداً» فحَذَفُوا الخَبَرَ.

ويُكتفَى في الأشياءِ المتناسبة بذِكْرِ الطَّرَفَينِ، ويُحذَفُ الوسَطان فيُكْتَفَى بالمُقدَّمِ مِنْ إحْدَى النِّسْبَتَين، وبالتَّالي مِنَ الأُخْرَى لِأنَّ الطرفين حاصِرَانِ للوَسَطَيْنِ ويَدُلَّانِ عليهما لأجْلِ ارْتِباطِ التَّناسُبِ. والتي يُكتفَى بمُقَدَّمِها ويُحْذَفُ تاليها هي الأولى أبداً في مُشاكَلَةِ التَّناسُب وإنْ كانت متأخِّرَةً في الخطاب، كما قال الله تعالى: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: الآية 5].

فنِسْبَةُ إرْسَالِ مُحمَّدٍ ﷺ إلى إتْيانِهِ بآيَةٍ كَنِسْبَةِ إرْسَالِ الأوَّلين إلى إتيانِهم بالآيات، فاكتفَى من المقدمة الأولى المتقدمة في الذكر بتاليها، ومن الثانية

بمُقدَّمِها، فيجب من المشاكلة في التناسب أن تكون الثانية في الخطاب هي الأولى في التناسب لِثُبوتِ مقدَّمِها وهو الطرف الأوَّلُ، وتكون الأولى في الخطاب هي الثانية في التناسب لثُبوتِ تاليها وهو الطرف الأخير، ويدُلُّ على هذه المشاكَلة في نظام المتناسِبة حَرفُ التشبيه في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أُرۡسِلَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية 5]. فإنَّ نِظامَ المشبه به سابق على المشبه، وإنما يُقدَّمُ المشبه في اللفظ لأنه موضِعُ الحاجَةِ والاهْتِمامِ به، فكان من البلاغة تقديمُ النسبة الثانية على الأولى لَفْظاً، والحَذْفُ فيهما قَرينةٌ تدُلُّ على كل واحدةٍ منهما معنى، وقد أدَّتْ فيهما العبارة المختَصَرةُ عن المعنى بكامِله، فهو من الطبقة العليا في الكلام.

وقولُه تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البَقَرَة: الآية 171]، نِسبَةُ داعي الذين كفروا إلى الذين كفروا كنسبة الذي يَنعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلى ما لا يَسْمَع، فَحَذَفَ مُقَدَّمَ الأولى وتالي الثانية، وليس ذلك من حَذْفِ الوَسطين، وأخْذِ الطرفين إنِ اعْتَبَرْنا النِّسبتين على ما لُفِظَ بهما هنا فوَجب رَدُّهما إلى مُشاكَلة التناسب فتكون نسبة الذين كفروا إلى داعيهم، كنسبة ما لا يسمع إلى الذي ينْعِقُ به، فاكْتَفَى بالطرفين: أَحَدُهما، وهو الأول، هو الذين كفروا. والثاني منهما، وهو الآخَرُ، الذي يَنْعِقُ بما لا يَسمع إلا دعاءً ونِداءً. وجاءت التِّلاوة في هذه المتناسبة على نظام مُشاكَلَةِ التناسب: المتقدِّمُ لفظاً مُتقدِّمٌ تناسُباً، وتالي كل نسبة منهما مركَّبٌ فيه المقدَّم لأجْلِ الألْفاظِ الإضافية، فهي نِسْبَةٌ مركَّبَةٌ. وإذا أبْدَلْتَ المُضْمر في التالي بظاهِرِهِ يتَّضِحُ لك التركيب، وصورَتُها بسيطةٌ هكذا: نِسبَةُ الذين كفروا إلى الداعي كَنِسْبَة ما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً إلى الناعق.

وقولُه تعالى: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٍ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية 63] تقديره: اضْرِبْ بعصاك البحرَ ينفَلِقْ فضَرَبَهُ فانفلَقَ. نِسبَةُ الأمرِ وجَوابه كنسبة الفِعْلين الواقعين من موسى والبحر، أَخَذ الطرفين واكْتَفَى بهما.

وقولُه تعالى: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [القَصَص: الآية 32] تقديره: أُسلُكْ يدك في جيبك تَسْلُكْ، وأخْرِجْها تَخْرُجُ بيضاءَ من غيرِ سوء. نِسبَةُ الأمْرِ الأوَّل إلى جوابه كنِسبة الأمر الثاني إلى جوابه، حَذَفَ الوَسَطين واكْتَفَى بالطرفين.

وقال الشَّاعر:

وإنِّـي لَـتَـعْـرَونـي لِـذِكْـرَاكِ فَـتْـرَةٌ كما انْتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[1]

نسبة فَتَرَتِهِ إلى انْتِفاضَتِه لأجْلِ ذِكْرِ المخاطب، كنسبة فَتْرَةِ العُصفور إلى انتفاضته لأجْلِ بَلَلِ القَطْرِ، اكْتَفَى بالطرفين كما ترى.

ويُكتَفَى في الاستدلالات الشرطية عن المستثنى، كقول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية 22] كأنه قال: لكنهما لم تَفسُدا، فليس فيهما آلهة إلا الله، فحَذفَ ذلك لوُضوحِه.

وكذلك يُحذَفُ منَ القياس إما مُقدِّمَتُه الصُّغرى، كما تقول: كُلُّ مسكرٍ حرام، فالنبيذ حرام. تَحذفُ الصُّغْرى وهي: النبيذ مُسكِر، للعلم بها، فإنَّ تأليف القياس هكذا: النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، فيلزم منه أن النبيذ حرام.

وإمَّا أن تَحذِفَ مُقدمَتَهُ الكُبْرَى، كما تقول: النبيذ مسكر، فهو حرام.

ومنه ما يقال له الحَذْفُ، وهو أن يُقْتَصَرَ على عمدة الكلام ويُحْذَف منه ما هو فَضْلَةٌ أو كالفضلة لدلالة السياق عليه، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ

---

(1) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذليّ في الأغاني 5/ 169، 170، والإنصاف 1/ 253، وخزانة الأدب 3/ 254، 255، 257، 260، والدرر 3/ 79، وشرح أشعار الهذليين 2/ 67، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 29، وأمالي ابن الحاجب 2/ 646، 648، وأوضح المسالك 2/ 227، وشرح الأشموني 1/ 216، وشرح شذور الذهب ص298، وشرح ابن عقيل ص361، وشرح قطر الندى ص228، وشرح المفصل 2/ 67، والمقرب 1/ 162، وهمع الهوامع 1/ 194.

﴿٣﴾ [التّكاثُر: الآية 3]. فالواقع عليه العِلْمُ متروك، كأنه قال: عاقِبَةُ أمْرِكُمْ، لأنَّ سياق القول التهديدُ والوعيدُ.

وقولِه تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفُرقان: الآية 41] فحَذَف العائدَ من الصِّلَةِ لأنَّه بيِّنٌ.

وقولِه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: الآية 6] حَذَفَ المُضاف، وأقام المضافَ إليه مقامَه.

وقولِه تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: الآية 4]، حَذَفَ المضافَ إليه، ودلالةُ السياق قاطِعةٌ به.

وقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية 2] حَذَفَ الموصوف، وأقامَ الصِّفَة مقامَه، وذلك يكون حيث يكون الاعتمادُ على الصفة وهي مُبْهِمَةٌ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: الآية 105] أي وزناً نافعاً، حَذفَ الصفة، وذلك يكون حيث يُقصَدُ تفخيمُ الأمْرِ حتى يكونَ ذلك النَّوْعُ هو الجِنسُ كلّه في الاعتبارِ.

ومواضِعُ الحَذْفِ كَثيرة.

* * *

الفصل الثاني

الإكثارُ

وأمَّا الإكثَارُ فمنه ما يُقالُ له الاسْتِظْهَارُ، وهو كُلامٌ مُؤَلَّفٌ من جُزأين أحدُهما يَجري مَجرَى المقدِّمة، والثاني يجري مجرى التَّكْمِلَةِ بحيث يَسْتَقِلُّ القول دون تلك التكملة.

فمنه الصِّفاتُ التي تأتي إما للتخصيص في النَّكِراتِ كرَجُلٍ صالحٍ، وإمَّا للتعيين في المعارف كزيدٍ الكاتبِ، وإما للثَّناءِ كقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [النَّمل: الآية 30]، وإمَّا للمَدْح كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المَائدة: الآية 44]، وإمَّا للذَّمِّ مِثْلُ: أعوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم. وإمَّا للتوكيد كقوله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ [النَّحل: الآية 51]، وكقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ﴾ [البَقَرَة: الآية 196].

ومنه ما تكون التكملة تجري مجرى الحُجَّةِ على ما يَتَقَدَّمُها في الجزء الأوَّل ويسمّى التَّذْيِيلَ كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: الآية 14]. فقولُه تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ حُجَّةٌ على ما تقدَّمَ من الخبرِ،

وهو تَذْيِيلٌ. وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القَصَص: الآية 4]. فقولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القَصَص: الآية 4] تَذْيِيلٌ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزّخرُف: الآيتان 22، 23]. فقولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: الآية 143] تَذْيِيلٌ، أيْ وكذلك شَأْنُ الأُمَم مع الرُّسُلِ.

وقولُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ﴾ [الزخرف: الآية 23] تَفْسِيرٌ للتَّذْيِيلِ فَحَصَلَ التَّذْيِيلُ هنا من المفسَّرِ والتفسير.

ومِنَ التَّذييل ما تكون التَّكْمِلَةُ مَثلاً، ويُسمَّى المِثَالَ، كما قال الشاعر:

مَاجَتْ نُمَير فَهَاجَتْ مِنْكَ ذَا لِبَدٍ والَّيْثُ أَفْتَكُ أنْيَاباً مِنَ النَّمِرِ

ومنه ما تكون التكملة تزيد معنى في الأوّل مِنْ غيرِ أن تكون على معنى الاحْتِجاج، بل تَتْمِيماً وتَكْمِيلاً، كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الإنسان: الآية 8]. وقوله تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقَرَة: الآية 177].

فقولُه تعالى في الآيتين: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية 177] تَتْمِيمٌ. وقولِه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النّحل: الآية 97] فقوله ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النِّساء: الآية 92] تَتْمِيمٌ واحْتِرازٌ من تقصير القول.

ومنه ما يُقالُ له التَّسْوِير، وهو مُرَكَّبٌ من كُل وبَعْضِهِ توكيداً ومُبالغة كقولِه تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقَرَة: الآية 98]، ثم قال: ﴿وجبريل وميكائيل﴾، وهما من الملائكة.

وقال تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ۝٦٨﴾ [الرَّحمٰن: الآية 68]، والنَّخْلُ والرُّمَّانُ من الفاكهة.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ [محمَّد: الآية 2].

وقال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العَلق: الآيتان 1، 2]. فهذا كُلّهُ تَقَدَّمَ فيه الجُزْءُ العامُّ وتأَخَّرَ الجُزْءُ الخاصُّ.

وجاء عَكْسُ ذلك. قال تعالى: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ﴾ [النّحل: الآية 11]، فهذه جُزئياتٌ خاصَّةٌ، ثم عَمَّمَ فقال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الرّعد: الآية 3].

ومنه ما يُقالُ له المُرَادَفَةُ، كقوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فَاطِر: الآية 27] والغرابيبُ هي السُّود.

وقوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحُجرَات: الآية 7] على أحدِ التَّأْويلَيْن. وفائدته توكيدُ المعنى في النفس.

* * *

الفصل الثَّالث

التَّكرِيرُ

وأمَّا التَّكْرِيرُ فمنه تَكْرِيرٌ في اللَّفْظِ والمعنى واحِدٌ، ويُقالُ له المُوَاطَأَةُ. ومنه تكريرٌ في اللفظ والمعنى مُخْتَلِفٌ، ويُقالُ له المُشَارَكَةُ.

فأما قِسْمُ المواطأة فمنه ما يَحْسُن، ومنه ما يَقْبُحُ، ولا شيء في البديع أقْبَحُ من التَّكْرَارِ، يَغُضُّ من طَلَاوَتِهِ ويَضَعُ مِنْ قَدْرِهِ، كما قال:

لَوْ كنت كُنْتُ كَتَمْتُ الحُبَّ كُنْتُ كَمَا كُـنَّـا نَـكُـونُ ولٰـكِـنْ ذَاكَ لَـمْ يَـكُـنِ

فهذا خَبرٌ كُلُّهُ مُشتَقٌّ من معنى واحدٍ مُتكَرِّرٍ، وألفاظٍ مُكَرَّرَةٍ، ولذلك قيل في المَثَلِ: «أَبْرَدُ مِنْ حَدِيثٍ مُعَادٍ». ولكنه متى كانت هناك مَعانٍ أُخَرُ لا تُستَفادُ إلا مِنَ التَّكْرار حَسُنَ التَّكْرارُ ودَخَلَ في البَلاغَةِ ولم يكن مَذْموماً، كقولنا: زَيْدٌ أَبُوهُ زَيْدٌ وَأبو أبيه زَيْدٌ، فهذا تعريفٌ قد يُحْتاجُ إلى مَعْرِفَتِهِ. وكقولنا: زَيْدٌ عَالِمٌ، زيد شُجاعٌ، زيدٌ كَرِيمٌ. فهذا تَقْسِيمٌ لاعْتِبَارِ صِفاتِ زَيْدٍ حتى صار كأنه ثلاثة أشخاص، كُلُّ واحدٍ موصوفٌ بِصِفَةٍ، وإنما فَصَلْتَهُ بالتَّكْرَارِ لِتَدُلَّ على استقلاله في كُلِّ صِفَةٍ منها، فأفاد ذلك ثَلاثَ فَوائِدَ، كلُّ واحدةٍ مستقلَّةٌ لانفرادِها بالذِّكْرِ، ولا يُعطي ذلك قولُنا: زيد عالِمٌ شُجاعٌ كرِيمٌ، لأنه أفادَ فائدة واحدة مركَّبةً من ثلاثة أشياءٍ.

وكذلك تقول: الحِبْرُ يُسَوِّدُ الثَّوْبَ، والحُرُضُ يُنَقِّي الثَّوْبَ، تُريدُ أنَّ شَأْنَ الحِبر أن يسوِّد، وشأن الحُرضِ أن يُنَقِّي مُطلقاً، ولو قُلت: والحُرُضُ ينقّيهِ لعاد الضمير إلى الثَّوْب المتقدِّمِ الذِّكْرِ وارْتَبَطَ به، فيَحْتَمِلُ أنْ تُريدَه مُطْلقاً غير مُقَيّد بتَسْويدِ الحِبْرِ، فيكون معناهُ كالأوَّلِ، ويَحْتَمل أن تُريدَه مُقيَّداً بتَسْويدِ الحِبْرِ،

فيكون المعنى: والحُرضُ ينقّي الثّوبَ المسوَّدَ بالحِبْر أو يُنقّي الثوبَ من تَسويدِ الحِبْرِ إيَّاه. وقد يكون هذا الاحتمالُ المقَيَّدُ هو الأظْهرُ.

وليس في التَّكْرار احتمالٌ، بل فيه إطْلاقٌ واستقلالٌ، فإنَّهُ يَحْدُثُ في القَطْعِ عن الأوَّل ما لا يَحْدُثُ في الارْتِباطِ به. ألا ترَى أنَّه إذا قال: عندي رِطْلٌ خَلّاً، فالرطلُ خَلٌّ، وإذا قال: عندي رِطْلُ خَلٍّ على الإضافة، احْتَمَلَ أن يَكونَ الرِّطْلُ خَلّاً، واحتمل أن يكون لِوَزْنِ الخَلِّ وليس بِخَلٍّ، بل هو من جَوْهَرٍ آخَرَ، حديدٍ أو غيرِه، مُعَدٌّ لِوَزْنِ الخل. وكذلك تقول: زيد سَيِّدُ القوم، كَريمُ القَوْم، شجاعُ القومِ، فتكرير القوم يُعطي الاستقلالِ لزَيدٍ. ولو قلتَ: زيد سيدُ القوم كريمُهم شجاعهُم لَزالَ هذا المعنى لأنَّ المضمَرَ الثاني يفسِّرُه الظاهِرُ الأولُ، فارتَبَطَ به بمنزلة التقييد والاشتراط؛ لأنَّ الكلامَ الثاني لم يَسْتَقِلَّ في العِلْم به إلا بالأول من أجل الضمير، وإذا لم يكن الضميرُ كان كلّ قولٍ على حياله مستقلاً، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴿٣﴾﴾ [النَّاس: الآيات 1-3]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ [آل عِمران: الآية 26].

وقولُ القائل: أَرَى المَوْتَ لا يَسْبِقُ الموتَ شيء، خَبَران مُستقِلّان الأولُ منهما: أَرَى الموتَ، وهو من رُؤيةِ العَيْنِ، كأنه قال: أُعايِنُ الموتَ، فلا يَحْتاجُ إلى مَفعولٍ آخَرَ. والخبرُ الثاني: لا يَسبِقُ الموتَ شيءٌ. فإن كانت أَرَى من رؤية القَلْبِ فيَلزمَهُ أنه وَضَع الظاهرَ موضِعَ المُضْمِرَ، لأنَّ قوله: لا يسبقُ الموتَ شيء، في موضع المفعول الثاني لأرَى، وكُلُّه خَبَرٌ واحِد. وكذلك قولُ الشاعر:

لا أرَى المَوْتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ

أَوْقَعَ الظاهرَ مَوْقِعَ المضمر توكيداً، لكون الموتِ في نَفسِه كذلك، لا فيما يَرى هو. ومن هذا القِسم ما يأتي تخفيفاً على النفس من الاسترجاع إلى ما مَضَى، فيُبْنَى على الثاني دونَ الأول، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الرُّوم: الآية 7]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [النساء: الآية 155] الآية، ثم قال: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 156].

ومنه ما يكون للتَّقْريرِ كتَكْرارِ قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرَّحمٰن: الآية 13] في سورة الرحمٰن.

ومنه ما يكونُ للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشّرح: الآيتان 5، 6]. فبهذا الأصْلِ يُعرَفُ ما يَحْسُنُ منَ المُواطَأةِ وما يَقْبُحُ.

ولَمَّا كان الغَرضُ مِن بَيتَي الشِّعْرِ الاختلافُ بالقافية ليَسْتَقِلَّ كُلُّ بَيْتٍ كان تَكْرارُ القافية بمعناها بمنزلة تَكرارِ البَيْتِ بعَيْنِه، لأنَّ الصَّنْعَة إنَّما هي في القافية لا في حَشْوِ البيت ولذلك خَصُّوا القافية بأسماءٍ لحُروفها ولحَركاتِها، وليس ذلك في سائر البيت، فصار الإيطاءُ في القوافي عَيْباً في الشعر.

ومن هذا القسم ما يُقالُ له العَكْسُ والتَّبْدِيلُ ويُقال له المقايَضَةُ، وهو أن تكون قَضِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ من متنافرين تُذكَرُ مع عَكْسِها، كقول الله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحَجّ: الآية 61]. وقولِ الشاعر:

فَما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤتِيكَ نُصْحَهُ   وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[1]

فهذا البيت عُرِف فيه أنَّ هذه القضيةَ السَّالِبَةَ الجُزْئِية تَنْعَكِسُ كَنَفْسِها، وهو شيءٌ لا يُعرَفُ بنفسه، إذ ليس كلُّ قضيةٍ سالبةٍ جُزئيةٍ تنعكس كنفسها، ولو قال: بَعضُ ذي لُبٍّ مؤتيك نُصْحَه، ثم يَعْكِسُ، لم يُفِدْ، لأنه مما يُعلَمُ بنفسه لأنَّ كلَّ قضيةٍ جزئية موجَبَةٍ فإنها تنعكس كنفسها. وكُلُّ ما يكون من التَّكْرِيرِ في اللفظ في صَدرِ الكلام وفي آخره، كان من هذا القِسْمِ أو منَ القسم الثاني، فهو تَصْدِيرٌ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ۝٦١﴾ [طٰه: الآية 61]، وقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ۝١٨٧﴾ [آل عِمرَان: الآية 187].

(1) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص45، والحيوان 5: 601، وشرح أبيات سيبويه 2/ 438، وشرح شواهد الإيضاح ص636، ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني ص542، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 269، والدرر 5/ 266، والكتاب 4/ 441، ومغني اللبيب ص198، وهمع الهوامع 2/ 95.

وكُلُّ ما يكون من التَّكرير في اللفظِ من القسمين المذكورين على غيرِ ذلك فهو تَرْدِيد.

وأمَّا قِسمُ المُشارَكَةِ فهو أقسامٌ كثيرةٌ:

ـ منه المُشْتَرَكُ حقيقةً كالخال يُطْلَقُ على أخي الأُمّ وعلى النُّقْطَةِ التي في الوجه.

ـ ومنه المَنْقُولُ كالمُشْتَرِي وُضِعَ لِعاقِد البَيْع، ثم نُقِلَ إلى الكَوْكَب، وكذلك السَّبَبُ هو في اللغة الحَبْلُ، ونَقَلَهُ أهْلُ العَروضِ إلى حرفين متحركين أو مُتحرِّكٍ وساكِنٍ.

ـ ومنه المَجازُ، وهو المنقول لأجْلِ مُناسَبَةٍ، أو مُشابَهَةٍ، كقولهم للإنسان الطويل: نَخْلَةٌ.

ـ ومنه المُسْتَعَارُ، وهو المجازُ إذا لم يكن رَاتِباً، وقد تقدَّمَ قَبْلَ هذا أنه إبدالٌ في المتناسِبة. وقيل: إنَّ المجازَ ما فيه حَذْفٌ، مثلُ قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُف: الآية 82]، وإنَّ المُسْتَعارَ ما لا حَذْفَ فيه، مثلُ: نار الحرب، وهو قَوْلٌ راجح. ومتى كان النَّقْلُ من لَوَاحِقِ الشيء وتوابِعِه فهو الكنايَةُ كما تقدَّمَ.

واعْلَمْ أنَّ المجاز يُقالُ بعُموم وخُصوص: فالخصوص ما ذُكِرَ هنا. والعُمومُ هو ما نُقِلَ من مَوضُوعِهِ الأوَّلِ في اللغة إلى غيره، فيَدْخُلُ فيه الإضْمارُ والإبْدالُ والمبالغة والاستعارة والكِناية والحَذفُ والزيادَةُ وغيرُ ذلك مما يتغيَّرُ به الوضع الأول في اللغة ولأجْلِ اختلاف المعنى واتِّفاقِ اللفظِ في ذلك كُلِّهِ يُقالُ له المُشْتَرَكُ بعُمُومٍ.

وهذا القسم لأجْلِ اختلاف معناه يَحْسُنُ في القوافي ويَدُلُّ على قوة الصناعة. وأما في الحشو فقد يَثْقُلُ لتكرير اللفظ، ويَرجِع ذلك إلى كَثْرَتِه أو قِلَّتِه، وقُربِه أو بُعدِه، فيُحمَدُ ويُذَمُّ بحَسَبِ ذلك. والمحمودُ منه هو من أقسام البَلاغة، ويقال له: التَّجْنِيسُ.

فمنه ما يكون اللفظ الثاني هو الأولُ بعينه، ويسمَّى مُطابقةً، كقوله:

وأَقْطَعُ الهَوْجَلَ مُستأنِساً بهَوْجَلٍ مُسْتَأْنِسٍ عَنْتَرِيسِ

فالهوجل الأوَّلُ: الأرض، والثاني: الناقة.

ومنه ما يكون اللفظ الثاني يقوم مقامَ الأول، وهو تَجْنِيسُ الكِنايَةِ، كقوله:

وهاجِرَةٍ قَطَعْتُ لِوَصْلِ أُخْرَى

فالهاجرة الأولى: القائلة، والثانية: امرأة. وقوله:

فَبِالْفَضْلِ يَحْيَى اسْمُهُ

فالفضل الأول: رجل، والثاني الذي يحيى به: هو الجود.

ومنه ما يُقالُ له تَجْنِيسُ المُحاذَاةِ، كقول الله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 194]، وقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشّورى: الآية 40]، وقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفَال: الآية 30]. وهذا النوعُ كلُّه يُقصَدُ به المقابلة وتَحقيقُ المساواة في المعادلة، فلذلك استُعير للمعنى الثاني اللفظ من المعنى الأول.

ومنه ما يقال له تَجْنِيسُ المُضارَعَةِ، وهو أن يكون بين اللفظين مُقارَبَةٌ في السَّمع أو في الخَطِّ، فقد يكون بموافقة الحروف في المخارِج، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعَام: الآية 26]. وقد يكون بمُقارَبَةِ الحُروفِ في المخارِج، وهو تَجْنِيسُ السَّمْعِ، كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيامَة: الآيتان 22، 23]. وقولِ الشاعر:

إنَّ المَكَارِمَ في المَكَا رِهِ والمَغَانِمِ في المَغَارِمِ

ويكون في صورة الخط، وهو تَجْنِيسُ التَّصْحِيفِ، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: الآية 104]. وقال الشاعر:

فَإنْ حَلُّوا فَلَيْسَ لَهُمْ مَقَرٌّ وإنْ فَرُّوا فَلَيْسَ لهُمْ مَفَرُّ

ويكون بالتَّلْفِيقِ، كقوله:

عَارِضَاهُ بِمَا جَنَتْ عارِضاه أوْدَعانِي أصْلَى بما أَوْدَعاني

وسواء كان في الحشو أو في القوافي، كقوله:

لَقَدْ راعَنِي بَدرُ الدُّجَى بصُدوده ... ووَكَّلَ أجْفاني بِرَعْيِ كَواكِبِهْ

فَيا جَزَعي مَهْلاً عساهُ يَعُودُني ... ويا كَبِدي صَبْراً على ما كَوَاكِ بِهْ

ويكون بزيادةٍ في اللفظ لا في الخطّ، كقوله:

فقال لي دَعْني ولا تُؤْذِني ... حتَّى متَى أَجْرِي بلا أَجْرِ

فبِوَصْلِ القافية بياءِ الإطلاق يَتِمُّ التجنيس في اللفظ.

ويكون بنَقْصٍ في اللفظِ لا في الخطّ، كقوله:

واقْتِحامُ الأهْوالِ مِن وَقْتِ حامٍ ... واقْتِسامُ الأمْوالِ مِنْ وَقْتِ سامٍ

فبإسْقاطِ هَمْزةِ الوَصْلِ سَاوَتْ إحْدَى الكَلِمَتين الأخْرَى.

ويكون بِزيادَةٍ أو نَقْصٍ في اللفظ والخط، كقول أبي تمام:

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ... تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ

ويكون بالقَلْبِ، كقوله:

بِيضُ الصَّفَائِحِ لا سُودُ الصَّحَائِفِ في ... مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

ويكون بالاتِّفاقِ في المادة ويَخْتَلِفُ البِناءُ، وهو تَجْنِيسُ التَّصْرِيفِ والاشْتِقَاقِ، كقول الله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [النُّور: الآية 37]، فتتقلب فِعْلٌ، والقُلوب اسْمٌ، وهما معاً مشتقّان من مادَّةٍ واحِدَةٍ. وكذلك قولُه تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية 276]. وقال الشاعر:

أَلْوِي بِصَبْرِي أصْدَاغٌ لُوِينَ لَهُ ... وَغُلَّ صَدْرِي بِمَا تَحْوِي غَلَائِلُهُ

وكقول الآخر:

سَلِّمْ عَلَى الرَّبْعِ مِنْ سَلْمَى بِذِي سَلَمٍ

وسواء كانت المادة مُتَّحِدَةً في الإسْمَيْن في أصْلِ الاشتقاق والتَّصْرِيف أو لم تَتَّحِد في الأصْلِ، إنَّما اتَّحَدَتْ في الظاهر، كما قال:

سَرَى فَسَرَا الظَّلْمَاءَ طَيْفُ خَيَالٍ

فَسَرَى الأوَّلُ مادَّتُهُ (س ر ي)، وسَرَا الثاني مادته (س ر و)، لأنَّ المُعْتَبَر إنما هو ما به التَّخاطُبُ دُونَ أصْلِه.

ومن تجنيس المضارَعَةِ ما يُقالُ له التَّرْصِيعُ، وهو أن يَتَّفِقَ اللفظان في الوزن فيكُونان مَسْجوعَيْن، وفي الحَرْفِ الذي يُخْتَمان به، وفي مناسبة الوضع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [المعارج: الآيات 19-21]. وقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: الآية 22]. وقال الشاعر:

أَلِفْتُ المَلَا حَتَّى تَعَلَّمْتُ بِالْفَلَا رُنُوَّ الطَّلَا أَوْ صَنْعَةَ الآلِ في الخَدْعِ

ورُبَّما يَرِدُ مُعتبَراً بين بَيْتَيْنِ فصاعداً بقياسِ أحَدِهما على الآخر، كقوله:

أبْدانُهُنَّ وما لَبِسْـ ـنَ مِنَ الحَرير معاً حَريرُ

أَرْدافُهنَّ وما مَسَسْـ ـنَ مِنَ العَبير معاً عَبيرُ

ومِن تَجْنِيسِ المُضارعَةِ ما يقال له المُوازَنَةُ، وهو أن يَتَّفِق اللفظان في الوزن، ويُسمَّى في اللغة سَجْعاً، وفي مناسبة الوضع خاصَّةً، كقوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ۝٥ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧ يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ۝٨ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ۝٩ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝١٠ يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ۝١١﴾ [المعارج: الآيات 5-11].

والتَّرْصِيعُ والموازَنَةُ كثيران في القرآن جداً، وخاصَّة في المُفَصَّلِ منه. وقد يَلْتَفّ الترصيع والموازنة، كما قال الشاعر:

فَلِراهِبٍ أَلَّا يَرِيثَ أَمانُهُ ولِراغِبٍ أَلَّا يَرِيثَ نَجاحُهُ

وقد يَغلِبُ أحدُ الأسلوبَيْنِ على الآخرِ في الالْتِفافِ. ومتى خَرَجَ جُزْءُ القَوْلِ عَنِ التَّوازي في القدر فليَكُنِ الآخرُ منهما أطْوَلَ، لِأَنَّ القول يَندَفِعُ من المتكلم نحو المخاطَب باللفظ فتكون قُوَّتُه في أوَّلِه، وضُعْفُه في آخِره. كما يَعرِضُ للمتحرِّك بالقَصْر. فإذا اتَّفقَ أن يكون الجُزْءُ الثاني أَقْصَرَ مِنَ الأوَّل، مع كونه أَضْعَفَ، ويكونَ الأولُ أطولَ مع كونه أقوى، حَدَثَ بين الجُزأَيْن تَنافُر طبيعي، وتَشَوَّشَ النَّظْمُ. وإذا كان الجُزْءُ الثاني أطولَ من الأول، يكونُ ما في الثاني من الطَّولِ في مُقابَلة قوة النُّطق في الأول، وما في الأول من القِصَرِ في مقابلة ما في الثاني من ضعف النطق فيعتدلان.

الخاتِمة

وقد تَلْتَفُّ أقسامُ البديع بَعضُها ببعضٍ، فتتركَّبُ وتَتداخَلُ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطِر: الآيات 19- 22].

ولأجل ذلك يختلِفُ أهل هذه الصناعة في الأمثلة الجُزئية، فيَضَعُها بعضُهُمْ في قِسمٍ، ويَضَعُها آخَرون في قِسْمٍ آخَرَ، كما يَختلفون أيضاً في أسماء الأقْسام وفي عَدَدِها وفي تَفاصِيلِهَا. فمِنْهُم المقرِّبُ ومنهمُ المُكْثِرُ، وذلك لأجل اختلاف العبارات. وليس ذلك مُخِلاً بالصناعة فإنه قد وَقَعَ الاتفاقُ على الصور الجُزئية الشخصية التي فيها، فلا يَضُرُّ الاختلافُ في إدْراجِها تحت أي كُليٍّ كان، ولا تَسْمِيَتُهَا بأيِّ اسمٍ كان، لأنَّا لو قَدَّرْنا أنها لا اسم لها، ولا تَنْدَرِجُ تحتَ كليٍّ لم تَبْطُلْ حَقيقَتُها، وإنَّما يُحتاجُ إلى الأسْماءِ والأجناس لأجل المُخاطَبة فيها وضَبْطِها.

ولذلك كانت الأقسامُ الكُليّة التي تُوضَعُ فيها بِحَسَبِ ما يراهُ كُلُّ واحدٍ منهم، ويذهب إليه في اعتباره صِفاتِ تلك الصُّوَرِ الجزئية، ويسمّي بما شاء مما يوافق اعتبارَه، وفي ذلك وقَعَ بين أهل هذه الصناعة التَّخالُفُ، وعَرَضَ في كثير من أسمائها الاشْتِراكُ والتَّرادُفُ. ولأجْلِ ما قلناه هنا ضَبَطْناها نحن في هذا الكتاب على هذا النحو الذي فيه من الضَّبْطِ.

واعْلَمْ أنَّ المحمودَ في جميع أساليب البلاغة إنما هو ما لا يظهر فيه التَّكَلُّف، ولا يكون مطلوباً بالتَّعَسُّفِ، وعليه رَوْنَقُ الفصاحة وطَلاوَةُ البديع، وما كان من الكلام مُضرَّسَ الألْفاظِ مُجمَّعَ الأجْزاءِ، غيرَ مَسْجُوعٍ، مُخْتَتَم

الأواخِرِ بِحُرُوفٍ مُتبايِنَةٍ، فهو خارجٌ عنِ البديع ولاحِقٌ بكلام العَوامِّ.

وحُسْنُ معنى الكلام وصَلاحُهُ وصِحَّتُه إنما هو بِبنَائِه على الصدق وقَصْدِه إلى الجَميلِ وظُهوره بالبُرْهان.

وحُسْنُ اللَّفظِ وصَلاحهُ إنما هو بالقَصْدِ إلى المُسْتَعْمَل في زمان الخِطاب وعلى قدر من يُخاطَبُ والإيضاحِ على أَحْسَنِ ما يُقْدَرُ عليه من التَّسْهِيلِ والتَّقْرِيبِ، ولذلك كان أَفْصَحُ الخَلْقِ ﷺ لا يَقولُ الشِّعْرَ.

وبهذا الذي ذكرناه في هذا الكتاب يُعْرَفُ التفاضُلُ في البلاغة والفصاحة، وهو قَدْرٌ كافٍ في فهم ذلك في كتاب الله وسُنَّةِ نَبيِّه وفي المُخاطَباتِ كُلِّها، لم يَشُذَّ منه إلا ما هو من موضوع صناعة العَرُوضِ وصناعة القوافي وبعضُ ما يختصُّ بالشعر من حيث هو شِعْرٌ.

وأما ما هو من موضوع صناعة البديع والبلاغة ولم يختص به الشعر من حيث هو شعر فلا. وقد وضعنا قبل هذا مَقالةً في الكَشْفِ عن حقيقة النَّظْمِ والنَّثْرِ، والتَّمْييزِ، بين الحِكْمَةِ والشِّعْرِ، وبَيانِ ما يتعلق بهما، يَحْسُنُ جَمْعُهَا إلى ذلك الكتاب لمن شاء ذلك.

والحمد لله ربّ العالمين كثيراً
وصلّى الله على محمد وعلى آله وسلَّم

كمل «الروض المريع» بحمد الله وحسن عونه، وصلَّى الله على محمد نبيه وآله وسلَّم، وتمامه في يوم الأربعاء الذي هو تمام إحدى وعشرين يوماً خلون من شهر رمضان المعظم عام 737.

فرحم الله كاتبه وكاسبه ومن نظر فيه ومن دعا لهم بالمغفرة والرحمة. آمين يا ربّ العالمين.

* * *

فهرس المحتويات

AR-RAWḌ AL-MARĪ^c FĪ ṢINĀ^{c}AT AL-BADĪ^c

by

Ibn Al-Bannaa Al-Marakishi Al-'Adadi

(D. 721H.)

edited by

Muhammed Abdul-Wareth



هذا الكتاب

يعتبر مؤلف كتابنا هذا الموسوم بـــ **"الروض المريع في صناعة البديع"** أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، العددي، المراكشي، المعروف بابن البناء (أبو العباس) من العلماء المشاركين في كثير من العلوم. وهو رياضي باحث من أهل مراكش مولداً ووفاةً. كان أبوه بناءً، ونشأ هو منصرفاً إلى العلم، فنبغ في علوم شتى.

وقد كانت غاية المؤلف من تأليف كتابه هذا، هي تبسيط الصور البلاغية من خلال شرحها باختصار غير مخل، لاستغلالها في فهم القرآن والسنة، ولجعلها أداة لفهم كل المخاطبات.

- وقد قسم ابن البنّاء كتابه إلى ثلاثة أبواب وخاتمة:

يشتمل **الباب الأول** على مقدمات عامة في البلاغة.

أما **الباب الثاني** فقد خصصه لأقسام الكلام من جهة توجيه المعنى نحو الغرض المقصود.

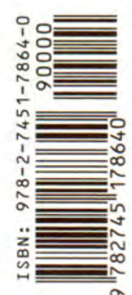
وتناول في **الباب الثالث** أقسام الكلام من جهة الدلالة على المعنى.

وقد جعل **خاتمة** الكتاب تشتمل على نظريات بلاغية مفيدة في شتى العلوم.





أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
هاتف: 12/11/ 804810 5 961+
فاكس: 804813 5 961+
ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
DKI www.al-ilmiyah.com Dar Al-Kotob Al-ilmiyah



ISBN: 978-2-7451-7864-0